التعذيب في دولة الإمارات العربية المتحدة: إشاعة التسامح

تقرير معد من قبل مركز وجهة للدراسات

بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان

بدعم من الاتحاد الأوروبي

شباط/ فبراير 2021

جدول المحتويات

مقدمة 3

الإطار القانوني 4
القوانين الاتحادية والمواثيق الدولية 4
تحليل قانوني 5

خلفية ممارسة التعذيب وسوء المعاملة 6
الربيع العربي وتصاعد التعذيب 8
معتقلون من الإمارات 8
معتقلون من الخارج 9
التعذيب في السنوات الأخيرة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) 9
أحمد منصور 9
أرتور ليجسكا 11
ناصر بن غيث 11
علياء عبد النور 13
أمينة العبدولي 14
مريم البلوشي 15
الشيخة لطيفة آل مكتوم 16
عبد الله الشامسي 17
سالم موسى فيروز خميس 18
تيسير النجار 18
ماثيو هيدجز 19
معتقلون آخرون 20
تفشي كوفيد-١٩ 20
وسائل وآليات التعذيب 20

ما بعد التعذيب 21
بروتوكول اسطنبول 21
الإهمال القضائي والإفلات القانوني 21
التعامل مع شكاوى التعذيب 22
شكاوى التعذيب وردود فعل السلطات الإماراتية 22

التوصيات 23

مقدمة

يقدم حكام الإمارات دولتهم للعالم كراعية للمستقبل ومحققة للمستحيل ومخترقة للفضاء وسفيرة للتسامح وصاحبة العلو في إقامتها برج خليفة أطول برج في العالم،[1] مروجة لنفسها أنها الملاذ الآمن وسط الانتفاضات الشعبية والنزاعات في الشرق الأوسط، تحت هذه الشعارات البراقة والإنجازات الإسمنتية المتفوقة هناك واقع خانق عملت الإمارات فيه تدريجيًا لكتم أي صوت أو فكرة على أن تتطور لتصبح في أقل أشكالها انتقادًا، عوضًا عن أن تتسع لتكون حراكًا مدنيًا يقدم النقد البناء أو يمثل الشعب.

يتضح ذلك عبر عدة ملامح أهمها قصور المشاركة السياسية لشعبه الذي يشكل أقلية[2] في إدارة بلده، والاستغناء عنها بالترويج لمشاركته عبر دعاية انتخابية لمجلس استشاري يعيَّن نصف أعضائه ثم ينتخب نصفهم الآخر منذ ٢٠٠٦ من قبل مجموعة محدودة من مواطنيها انتقتها السلطات بعناية.

إضافة لذلك، شدد النظام الإماراتي رقابته على الإعلام وحرص على ألا يرخص لأي منصة إعلامية إلا من قبله، وسن قوانين عقوبات لمكافحة الجرائم الإرهابية[3] والجرائم الإلكترونية[4] تتضمن مواد تدين أي انتقاد للأسر الحاكمة والدول الصديقة، وأي سعي للتجمع من شأنه تكوين عضو في الفضاء العام يخالف توجهات السلطات.

سبق هذه القوانين والتعديلات عليها موجات من الاعتقالات لنشطاء وأكاديميين ومعارضين ورجال دين ابتدأت في إبريل ٢٠١١ باعتقال خمسة ناشطين عرفوا باسم الإماراتيون الخمسة واتهمتهم بالإساءة العلنية لرئيس الدولة ونائبه في تعليقات نشرت على منتدى حواري على الإنترنت، ثم تبعها حل لجمعية الحقوقيين وجمعية المعلمين.

لحقها سحب تعسفي لجنسيات ٧ مواطنين ثم اعتقالات تعسفية ابتدأت في مارس ٢٠١٢ لحقها إخفاء قسري لمجموعة من الأشخاص يزعم أنهم أعضاء في جمعية الإصلاح السياسية وآخرون لهم علاقة بها، ليعلنوا في أول ظهور لهم بعد أشهر في السجون السرية في أول جلسات محاكمتهم مزاعم تعرضهم للتعذيب وأخذ اعترافات بعضهم تحته كدليل للإدانة، ولم يتم التحقيق في هذه الشكاوى ناهيك عن محاكمة مرتكبيها.[5]

لا زالت دولة الإمارات تملك المرتبة الأولى باعتبار بنائها أطول برج في العالم، إلا أنها في مؤشر الحرية الإنسانية لعام ٢٠١٩ تحتل المرتبة ١٢٨ بين ١٦٢ دولة ،متراجعة ٢٤ مرتبة عما كانت عليه في ٢٠١٦ و٢٠١٧[6]. يستند هذا إلى ما ورد للبرلمان الأوروبي من معطيات ووقائع في ٢٠١٨ من ضمنها:

- أنباء عن وقوع عدة انتهاكات لحقوق الإنسان في السجون الإماراتية، وبالأخص سجن الرزين، بما في ذلك السجن الانفرادي والصعق الكهربائي وأشكال أخرى من أنواع التعذيب.
- استهداف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين على وجه التحديد في نظام السجون الإماراتي.

تبنى البرلمان الأوروبي قرارًا في ٢٠١٨ يدعو فيه الإمارات لعدة أمور منها:

- حث السلطات على منع أي شكل آخر من أشكال سوء المعاملة والتحقيق في ادعاءات التعذيب.
- الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- توجيه دعوة دائمة لزيارة دولة الإمارات لجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة [7].

---

[1] Skyscraper Center, https://www.skyscrapercenter.com/building/burj-khalifa/3

[2] Freedom in the World 2016 - United Arab Emirates, Freedom House, 20 June 2016, https://www.refworld.org/docid/576be00511.html

[3] مرسوم بقانون إتحادي رقم (1) لسنة 2004 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

[4] مرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012، صادر بتاريخ 2012/08/13، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات .

[5] منظمة العفو الدولية، لا توجد حرية هنا، إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة: MDE 2014/0186/25، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٧-٨

[6] A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom, the Human Freedom Index 2019, p 11, https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/human-freedom-index-2019-rev.pdf.

[7] European Parliament resolution on United Arab Emirates, notably the situation of human rights defender Ahmed Mansoor (2018/2862(RSP)), https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/B-8-2018-0456_EN.html

هذا التقرير سيتناول أولاً جوانب التعذيب في دولة الإمارات العربية المتحدة كإطار قانوني في الدستور والقوانين الاتحادية والاتفاقات الدولية ثم تحليل هذه الجوانب وتعاطي السلطات الإماراتية معها، وثانياً خلفية حول ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، إلى جوار معلومات واردة حول الوضع في الداخل لمعتقلين سابقين وحاليين منهم نساء. ثالثاً آلية تعامل الإمارات مع شكاوى التعذيب وفشلها في التحقيق في هذه الادعاءات، ثم أخيراً توصيات ضرورية.

حرص التقرير على استقاء المعلومات من مصادر أصلية إن وجدت وإخفاء بعض الأسماء حفاظًا على سلامة أصحابها وأقاربهم، كما اعتمد على تقارير منظمات حقوقية ودولية كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان، بالإضافة لمنصات إعلامية موثوقة تحدثت عن وقائع التعذيب.

تمت كتابة هذا التقرير البحثي من قبل مركز وجهة للدراسات بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لمعالجة التعذيب والمساءلة في منطقة الخليج العربي.

الإطار القانوني

القوانين الاتحادية والمواثيق الدولية

الدستور

"لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطّة بالكرامة" و "إيذاء المتهم جسمانيًا أو معنويًا محظور"، هكذا نصت مواد الباب الثالث المعنون بـ: (الحريات والحقوق والواجبات العامة) من الدستور الإماراتي، والتي وضحت في المادة السادسة والعشرين أن: "الحرية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون"، وفي المادة الثامنة والعشرين نصت على أن "العقوبة شخصية. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته".[8]

قانون العقوبات الاتحادي

يعد الدستور الاتحادي القانون الأسمى في الإمارات الذي تندرج تحته جميع القوانين الاتحادية ومنها قانون العقوبات[9] الذي ورد فيه مواد تتعلق بإدانة التعذيب تحت الباب الثاني حول الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، الفصل الثاني استغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة، منها:

- المادة ٢٤٢: "يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد بنفسه أو بوساطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها أو لكتمان أمر من الأمور".
- المادة ٢٤٥ من الباب نفسه: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أستعمل القسوة مع أحد من الناس اعتمادا على سلطة وظيفته فأخل بشرفه أو أحدث آلاما ببدنه".

وفي الباب الثالث الفصل الأول حول الجرائم المخلة بسير العدالة أورد القانون في المادة ٢٥٩: "مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤٣ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بالغرامة التي لا تجاوز خمسة آلاف درهم كل من استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد، أو عرض عطية أو مزية من أي نوع أو وعدا بشيء من ذلك لحمل آخر على كتمان أمر من الأمور أو الإدلاء بأقوال أو معلومات غير صحيحة أمام أية جهة قضائية".

المواثيق الدولية

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٤ اتفاقية مناهضة التعذيب[10] وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، صادقت الإمارات بعد ٢٨ عامًا على الاتفاقية في ٢٠١٢ بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٧٣ لعام ٢٠١٢ في حين أنها لم تصادق حتى الآن على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب.[11]

---

[8] مجلس الوزراء، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution

[9] قانون العقوبات الاتحادي، http://www.undp-aciac.org/publications/ac/compendium/uae/criminalization-lawenforcement/criminal-87-ar.pdf

تحليل قانوني

غياب الوضوح في التعريف

يكتفي الدستور الإماراتي بتعريف التعذيب على أنه: "إيذاء المتهم جسمانيًا أو معنويًا"، ويوضح قانون العقوبات أن التعذيب المجرم هو المستخدم لإجبار متهم على الاعتراف أو كتمان أمر ما من قبل موظف مستخدمًا سلطته.

في حين أن الاتفاقية التي صادقت عليها تنص على أن التعذيب هو "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

يشكل هذا الفرق في التعريفين عند المقارنة بينهما قصور التعريف الأول وغياب عناصره ومحاسبة مسؤوليه وآلية التحقيق فيه، فهو يرى على سبيل المثال أن الانتهاكات إذا وقعت دون دخولها في إطار التصنيف القانوني لا تعد تعذيبًا، مما من شأنه إفلات المعذبين والمشاركين والمحرضين من المحاسبة والمعاقبة وتأمينهم لانتهاك كرامة الضحايا وحرمتهم الجسدية والأدبية.

قصور التعريف والقوانين

يلحق هذا القصور في التعريف غياب تفاصيل مهمة تتيح لضحية التعذيب آلية لمساءلة قوة أعلى منه وقع عليه التعذيب من قبلها من المفترض أن تخوله وتمكنه من فتح باب التحقيق لردع أي صاحب سلطة من استخدامها بما ينتهك الصلاحيات المتاحة له، إذ غابت العديد من النقاط التي توضح المبادئ الخاصة بحظر التعذيب وسوء المعاملة والتي لم يهتم لها المشرع أو يضمنها قانونه، منها:

- عدم جواز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب، وفق المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- تعويض ضحية التعذيب بشكل عادل ومناسب وإعادة تأهيله، وفي حال وفاته تعويض أهله، وفق المادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- استبعاد أي أقوال أخذت تحت التعذيب وفق المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- عدم سقوط دعاوى التعذيب بتقادم الزمن.

يدل غياب هذه المبادئ بتفصيلها على غياب قانون مهم ينبغي وجوده أن يحمي ضحايا التعذيب والمبلغين عنه وشهوده أو يوفر لهم الحماية والضمانات والحراسة أو تغيير السكن والإقامة.

إضافة لذلك فإن السجن في تعريف قانون العقوبات الإماراتي[12] هو "وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك مدى الحياة إن كان السجن مؤبداً أو المدة المحكوم بها إن كان مؤقتاً. ولا يجوز أن تقل مدة السجن المؤقت عن ثلاث سنوات ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". وفي المادة التي نص عليها القانون لجريمة التعذيب لا تقل المحكومية عن سنة ويمكن استبدالها بالغرامات. هذه العقوبات المحصورة بين ٣ سنوات و١٥ سنة، أو سنة مع إمكانية استبدالها بدفع الغرامة ليست شديدة بالدرجة التي تكفي لردع المنتهك مع مراعاة درجة مسؤولية الجاني المالك للسلطة.

تأخر الانضمام وغيابه وإخلاف التعهد

بالرغم من أن الإمارات انضمت لاتفاقية مناهضة التعذيب بعد ٢٨ عام على صدورها منذ ١٩٨٤ والذي يعد انضمامًا متأخرًا إلا أن هذه المصادقة التي تمت في ١٩ يوليو ٢٠١٢ بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٧٣ لعام ٢٠١٢ لم تنعكس حتى الآن على قوانينها التي لم تتغير بشأن التعذيب ومزاعمه إذ لم تسن حتى قوانين متطابقة مع مقتضيات انضمامها للاتفاقية.

---

[10] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدتها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها في القرار 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1984، تاريخ بدء النفاذ: 26 حزيران/ يونيه 1987، وفقا للمادة 27 (1).

[11] United Nations Treaty Collection, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-9&chapter=4&lang=en

[12] المادة ٦٨، قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة، http://www.dji.gov.ae/Lists/DJIBooks/Attachments/44/Okobat%20Big%20WEB.pdf

إضافة لذلك فهي لم تنضم للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والذي يخول اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التحقيق حول شكاوى التعذيب وحتى لا تلزم نفسها بوضع آلية وطنية للوقاية من التعذيب في غضون فترة أقصاها سنة من تاريخ الانضمام.

وفقًا للمادة ٢٨ من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تتيح الانضمام أو التحفظ على المادة ٢٠، فإن الإمارات قد تحفظت على المادة ٢٠ التي توضح دور لجنة مناهضة التعذيب في التعاون مع الدولة الطرف لفتح تحقيق في أي مزاعم تعذيب لها أسس ودلائل وتتيح بالاتفاق قيام اللجنة بإجراء تحقيق سري وتقديم تقرير قد يشمل زيارة أراضي الدولة المعنية.

كما أنها وفقًا للفقرة ٢ من المادة ٣٠ من الاتفاقية، رفضت إلزام نفسها بالفقرة ١ من نفس المادة والتي تنص على جواز إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، إذا لم يحل النزاع بالتفاوض أو التحكيم.

كما أعلنت الإمارات أن العقوبات القانونية المطبقة بموجب القانون الوطني، أو الألم أو المعاناة الناشئة عن أو المرتبطة أو العرضية لهذه العقوبات القانونية، لا تندرج تحت مفهوم "التعذيب" المحدد في المادة ١ من هذه الاتفاقية أو بموجب مفهوم المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المذكور في هذه الاتفاقية. يعد هذا الإعلان تأكيدًا على ما هو مؤكد ابتداءً إذ أن المادة ١ من هذه الاتفاقية أوضحت في تعريف التعذيب أنه لا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

بالإضافة لعدم انضمامها للبروتوكول الاختياري، فإن دولة الإمارات لم تنضم لعدد من العهود الأممية الموازية والتي تكفل حقوقًا تمس كرامة الإنسان بشكل عام وحماية السجناء بشكل خاص. إذ بالرغم من انضمام أغلب دول العالم للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن الإمارات لم توقع ولم تصدق عليه، في حين تحظر المادة 7 منه التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولم تتفق كذلك على مجموعة المبادئ الأممية المتعلّقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرّضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والتي جاء في مبدئها السادس: "لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كان كمبرر للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".[13]

تعهدت الإمارات في الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان سنة ٢٠١٢[14] بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس[15] إلاّ أنّها لم تفي بما تعهّدت به إذ لا يوجد بها حتى الآن مؤسسة حقوق إنسان بها معايير مؤسسات المجتمع مدني مستقلة ووطنية تكفل حماية حقوق الإنسان، وتملك برنامج رصد ومراقبة للانتهاكات الحقوقية يعمل على زيارة مراكز الاحتجاز المرجح انتهاكها للحقوق وتعرض من فيها للتعذيب، أو أنظمة لتلقي البلاغات والشكاوي والتحقيق فيها وإحالتها للمساءلة مع تتبع المشتكين وما توصلت له حالتهم مع الجهات المعنية.

عادةً تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية والمعروفة باسم مبادئ باريس، بدور حاسم في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وضمان المعاملة التي تحفظ للمعتقلين كرامتهم وانسانيتهم وتمنع ممارسة التعذيب وإساءة المعاملة.

خلفية ممارسة التعذيب وسوء المعاملة

منذ التسعينات رصدت منظمة العفو الدولية مزاعم موثقة بممارسة التعذيب من قبل السلطات الإماراتية، أحدها على سبيل المثال يعود لعام ١٩٩٥ في قضية[16] تلقت فيها سارة بالاباجان ١٠٠ جلدة حكم عليها بها بعد أن أدينت بالقتل العمد لصاحب عملها الذي اتهمته باغتصابها.

---

[13] مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، اعتمدت ونشرت علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 173/43 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988.

[14] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الإمارات العربية المتحدة،21 مارس 2013، https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=51b719d14

[15] المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، قرار لجنة حقوق الإنسان 134/48 المؤرخ في 20 كانون الاول/ديسمبر 1993.

[16] UAE: Further information on: flogging: Sarah Balabagan, Amnesty International, 9 February 1996, Index number: MDE 25/003/1996. https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/003/1996/en/ , https://www.amnesty.org/download/Documents/176000/mde250071995en.pdf

تعتبر العقوبة القضائية بالجلد مخالفة للمادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجاء في نصها "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة". توالت منذ حينها أسماء تعرضت للإخفاء القسري والتعذيب، منها عبد المنعم العلي وعبد الجليل علوان في ١٩٩٦،[17] وسالم عبد الرحمن البلوشي في ٢٠٠٥ والذي تم تسليمه للإمارات من قبل السعودية،[18] و٤ آخرون منهم حميد سالم الغواص الزعابي والذي اعتقل في ٢٠٠٤ وبقي في الحبس الانفرادي لمدة ١١ شهرًا ليدخل بعدها إلى وحدة الأمراض النفسية،[19] وعبد الله سلطان الصبيحات العليلي الذي اعتقل تعسفيًا وأخفي قسريًا ثم واجه محاكمة غير عادلة ليحكم عليه ويخرج في ٢٠٠٩. وقد أفاد العليلي في المحكمة أنه تعرض للتعذيب على يد ضابط جهاز أمن الدولة بوسائل تتضمن التالي:

- الضرب بأنبوب بلاستيكي غليظ بقطر بوصة على كافة أنحاء جسده وخصوصاً الرأس والرجلين.
- الضرب بالعصا على الظهر والأجزاء الحساسة من الجسد.
- الحرمان من النوم لساعات طويلة.
- التهديد بالاعتداء الجنسي عليه.
- استخدام الالفاظ البذيئة والسب والشتم ضده.
- التهديد بجلب وإحضار أهله للمعتقل.

وبالرغم من هذه الادعاءات إلا أنه لم يتم عرضه على طبيب شرعي لإثبات الإصابات التي لحقت به.

في ٢٠٠٨ اعتقل ناجي حمدان المواطن الأمريكي من أصول لبنانية في الإمارات، احتجزه نظام الأمن في مكان مجهول بغرفة باردة جدًا ليواجه الضرب المبرح، واستمر التحقيق معه لمدة ٨٩ يومًا، لتصل في بعض الأحيان إلى ١٣ ساعة متواصلة وهو مقيد في كرسي كهربائي، وحين لم يتجاوب مع المحققين بما يريدون كان يتعرض للضرب على رأسه حتى يفقد الوعي، كما تلقى تهديدات بالتعرض لزوجته لو لم يعترف بارتكاب جرائم إرهابية اتهم بها الأمر الذي أجبره على توقيع وثائق تدينه. وقد وضح أنه وصل لدرجة من التعذيب والتهديد التي كان يمكنه معها الاعتراف بجريمة قتل لو أحضروا جثة القتيل أمامه.[20] أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً بالحبس لمدة ثمانية عشر شهراً بتهم تتعلق بالإرهاب وأفرج عنه بعد انتهاء المدة.[21]

في ٢٠٠٩ نشرت بعض القنوات الأجنبية تقرير عن فيديو[22] لاعتداء عنيف جدًا من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة الشيخ عيسى آل نهيان على ضحية أفغانية تدعى محمد شاه بور وهو يتعرض لإطلاق نار ووضع الرمل في فمه وضربه وفرك الملح بقوة في جروحه. فاضطرت السلطات الإماراتية لمقاضاة الشيخ عيسى آل نهيان والتحقيق بعد انتشار المقطع، إلا أنه تمت تبرئته من قبل محكمة العين بدعوى تصرفه تحت تأثير المخدرات التي أعطيت له من قبل مساعديه الذين رغبوا في تصويره ثم ابتزازه. توضح هذه الحادثة غياب آلية لضمان المحاكمة العادلة بخصوص ادعاءات التعذيب التي لم يسمع فيها صوت الضحية.[23]

---

[17] United Arab Emirates: further information on: fear of torture / fear of refoulement and new medical concern: Sheikh 'Abd al-Mun'im al-'Ali, Amnesty International, 26 January 1996, https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/001/1996/en/

[18] Further Information on UAE, Incommunicado detention/Fear of torture or ill-treatment, Amnesty International, 6-7 June 2005, https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/001/2005/en/ , https://www.amnesty.org/download/Documents/88000/mde250012005en.pdf

[19] منظمة العفو الدولية، بواعث قلق بشأن التعذيب أو سوء المعاملة/ اعتقال بمعزل عن العالم الخارجي /بواعث قلق صحية/، 23 أغسطس 2005، https://www.amnesty.org/download/Documents/88000/mde250042005ar.pdf

[20] صوت الترا، التجارة غطاء للتعذيب هكذا تمرر أبوظبي بعض جرائمها، 1 فبراير 2018، https://www.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%B8%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85%D9%87%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%B5%D9%88%D8%AA/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

[21] الكرامة، الإمارات : تقرير صحفي حول محاكمة ناجي حمدان، 13 أكتوبر 2009، https://www.alkarama.org/ar/articles/alamarat-tqryr-shfy-hwl-mhakmt-najy-hmdan

[22] Torture tape central to lawsuit against UAE sheikh, https://www.youtube.com/watch?v=go1znJu3Kho

[23] Member of United Arab Emirates ruling family implicated in 'torture' video, Amnesty International, 1 May 2009, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2009/05/miembro-familia-dirigente-emiratos-arabes-unidos-implicado-video-tortura-2009050/

في ٢٠١٤ بعد أن سافر المواطن البريطاني ديفد هاي، المدير الإداري السابق لنادي ليدز يونايتد لكرة القدم، إلى دبي لإنهاء خلافات مع مالكي النادي المقيمين في دبي تعرض للاحتجاز من قبل ضابط شرطة. وبقي في سجن دبي ٢٣ شهرًا تعرض فيها للصعق بالكهرباء والاغتصاب ولانتهاكات خطيرة أدت إلى دخوله المستشفى لسبعة أشهر بعد خروجه حتى يتعافى من آثار الاعتداء عليه. وقال "إن قضيته وقضايا الآخرين بمن فيهم البريطاني أحمد زيدان، الذي لا يزال محتجزًا من قِبل الإمارات، لم تؤخذ على محمل الجد بسبب الأولويات التجارية".[24]

الربيع العربي وتصاعد التعذيب

نصت المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه: "لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيًا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدًا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب". بالرغم من ذلك تواترت معلومات مؤكدة وثقتها تقارير مؤسسات حقوقية حول تعرض معارضين وناشطين حقوقيين للتعذيب في الإمارات واجهوا الاعتقال تزامنًا مع انتفاضات الربيع العربي في دول أخرى، منهم متهمون ضمن قضية "إمارات٥" و "إمارات٩٤" وآخرون عرب وأجانب. بالإضافة لتعرضهم لانتهاكات نالت من حقوقهم الأساسية، قد وثقت رسائل خطية قاموا بتسريبها سرًا كل ضروب التعذيب والإهانة التي تعرضوا لها. [25]

معتقلون من الإمارات

حين افتتحت المحاكمة لل٩٤ متهماً المعروفين باسم "إمارات٩٤" في ٢٠١٣ قال عدد منهم أنهم تعرضوا للتعذيب بنزع الأظافر والضرب المبرح والتعليق في أوضاع مقلوبة لفترات طويلة ونتف شعر لحاهم وصدورهم وهددوا بالتعذيب بالصعق بالكهرباء والاغتصاب والقتل، وقد رد القاضي بالإيعاز بإجراء فحوصات طبية للمشتكين دون أن يحدث شيء من هذا القبيل.[26]

أبرز من تعرض للتعذيب هو الاقتصادي المعتقل أحمد غيث السويدي، الذي قال أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه ليجبر على التوقيع على اعترافات مزعومة تفيد بأن جمعية الإصلاح كانت بصدد تنفيذ انقلاب والإطاحة بالحكومة، ليصبح ذلك العنصر الرئيسي في قضية ملاحقة المتهمين من "إمارات٩٤"، بما في ذلك محامي حقوق الإنسان المعروفين الدكتور محمد الركن والدكتور محمد المنصوري، والقاضي السابق الدكتور أحمد الزعابي، و سعود كليب وأحمد راشد الطابور[27] ومحمد عبد الرزاق الصديق التي تحدثت ابنته عن تعرضه للضرب المبرح.[28]

في جلسة المحكمة الأخيرة ل"إمارات٩٤" الواقعة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٣، حكمت المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي على ٥٦ شخصًا بالسجن لمدة ١٠ سنوات منهم محمد الركن ومحمد المنصوري. وحكم على ثمانية آخرين غيابياً بالسجن خمسة عشر عاماً، وخمسة متهمين بالسجن سبع سنوات. برأت المحكمة ٢٥ متهماً بما في ذلك جميع النساء المتهمات والبالغ عددهم ١٣.[29]
ومن بين المدانين، بدأ ٢٠ معتقلاً في القضية إضرابًا عن الطعام في ٣١ يوليو احتجاجًا على سوء المعاملة التي استمرت بعد المحاكمة، وكان من بينهم الدكتور محمد المنصوري الذي أصيب بخلع في كتفه في السجن.[30]

---

[24] عربي 21، شكوى تعذيب لمسؤول رياضي بريطاني ضد مسؤولين إماراتيين، 20 يوليو 2017، https://arabi21.com/story/1021986/%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%8A%D9%86

[25] منظمة العفو الدولية، لا توجد حرية هنا، إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة : MDE 25/0186/2014، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٢٩

[26] المرجع السابق، ص ٢٧

[27] المرجع السابق ص ٢٧-٣٠

[28] حساب آلاء الصديق على تويتر، https://twitter.com/alaa_q/status/1271364662399991808?s=20

[29] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة: تجريم المعارضة :محاكمة الإمارات 94 تشوبها ثغرات جسيمة، ٢٧ أغسطس ٢٠١٣، https://www.gc4hr.org/news/view/478

[30] المرجع السابق

في تقرير صدر في عام ٢٠١٥ وثق مركز الخليج لحقوق الإنسان انتهاكات وتعذيب تعرض له ٥٦ من المعتقلين في قضية "إمارات٩٤" في السجون.[31] استند هذا التقرير على بحث قائم على أكثر من ١٥٠ صفحة من الوثائق التي احتوت على بيانات ٥٦ معتقلاً حصل عليها مركز الخليج لحقوق الإنسان من مصادر في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويغطي التقرير الأحداث التي وقعت ما بين ٢٠١٢-٢٠١٤. وقد شملت الوثائق شكوى "ضد أمن الدولة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتزوير الوثائق الرسمية وفشلها في التحقيق في جرائم التعذيب وحرمان المعتقلين من حقوقهم القانونية الممنوحة لها بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة".

معتقلون من الخارج

لم يقتصر التعذيب على السجناء الإماراتيين فقد طال أيضاً آخرين، منهم الطبيب القطري محمود الجيدة الذي اعتقل في ٢٠١٣ وادعى تعرضه للتعذيب بالضرب على الوجه والقدم والحرمان من النوم وتعريضه للضوء الساطع وشرب سائل غير معروف يخشى أنه قد ألحق الضرر بصحته، وهددوا بنزع أظافر يديه وتعليقه في وضعية مقلوبة إلى أن يموت.[32]

أيضاً مصعب عبد العزيز المواطن المصري الذي اعتقل في ٢٠١٤ وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات ثم رحل في ٢٠١٧ لمصر، وقد أفاد في رسالة مسربة له أنه تعرض لتعذيب وحشي أشار فيها إلى أنه يعاني من "ضرر دائم" في أذنيه جراء ما تعرض له من تعذيب لم يتناوله بالتفصيل.[33] بالإضافة إلى مواطنين ليبيين هم سليم العرادي ومحمد العرادي وكمال الضراط الذين اعتقلوا في ٢٠١٤، وزعموا تعرضهم للتعذيب بالضرب والإغراق بالماء والتعرض للبرد الشديد والإجبار على الوقوف عدة أيام بشكل متواصل والتهديد بالاغتصاب. كما تعرض مواطنون بريطانيون اعتقلوا في ٢٠١٣ لحيازتهم كمية من الحشيش للتعذيب بالصعق بالصدمات الكهربائية والضرب، وآخرون هددوا بالاغتصاب وتعرضوا للتعرية.[34]

التعذيب في السنوات الأخيرة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة منذ بداية ٢٠١٧ ورود أخبار وشهادات[35] تفيد استمرار السلطات الإماراتية في ممارسة التعذيب وذلك عبر تعرض معتقلين سابقين وحاليين لشتى صنوف التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون الإمارات، وهي سجون سيئة السمعة منها سجن الرزين وسجن الوثبة وسجن الصدر، وسجون مثل سجن العوير ومركز احتجاز شرطة البرشاء، وهي سجون تتصف بالاكتظاظ والظروف غير الصحية مما يجعل التباعد الاجتماعي وممارسات النظافة الموصى بها صعبة للغاية في ظل تصاعد جائحة كوفيد-١٩ وخطرها، كما أن السلطات لا تقدم معلومات إلى السجناء وعائلاتهم حول التفشي المحتمل أو الإجراءات الاحترازية.

سيتناول التقرير قضايا بعض المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية في السجون وتمكنوا من إيصال صرخاتهم، إذ يمثلون النموذج الشجاع في الوقت الذي تقمع فيه السلطات حتى القدرة على التعبير عن الألم وتهدد كل من تعرض له بمزيد من الملاحقة في حال تحدثهم عن تجربتهم.

أحمد منصور

أحمد منصور وهو أبرز مدافع عن حقوق الإنسان في الإمارات ومهندس وشاعر وأب لأربعة أطفال في أوائل الخمسين من العمر، حاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في ٢٠١٥[36]. درس في الإمارات ثم تخرج من كلية الهندسة الكهربائية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية ليتخصص في هندسة الاتصالات. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش ،وعضو المجلس الاستشاري في مركز الخليج لحقوق الإنسان.

---

[31] مركز الخليج لحقوق الإنسان، التعذيب وإساءة المعاملة في سجون دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٢ مارس ٢٠١٥، https://www.gc4hr.org/report/view/32

[32] مقابلة مع د. محمود الجيدة المعتقل السابق في السجون الإماراتية، https://www.youtube.com/watch?v=JliYvF0hLFs&t=553s

[33] هيومن رايتس ووتش، معتقل مصري في الإمارات يدعي تعرضه لتعذيب "وحشي"، 20 فبراير 2016، https://www.hrw.org/ar/news/2016/02/21/287082

[34] المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، تعذيب المرأة في سجون الامارات، ٢٦ يونيو ٢٠١٨، http://icjhr.org/ar/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%aa%d8%b9%d8%b0%d9%8a%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa/

[35] يصعب كشف هوياتهم أو التحدث بتفصيل عما تعرضوا له، نظرًا للخطر الذي قد يقع على المعتقل ودائرته القريبة حال التعرف على مصدر الخبر.

[36] جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان، https://www.martinennalsaward.org/hrd/ahmed-mansoor/

اعتقل أحمد منصور المرة الأولى في ٢٠١١ في قضية "إمارات٥" وأدين بتهمة إهانة وشتم مسؤولين إماراتيين عبر منتدى الحوار الإماراتي الذي كان يديره وينشر فيه كتابات تنتقد سياسات دولة الإمارات وقادته ورأت السلطات في ذلك "تآمر على أمن وسلامة الدولة، وتحريضاً للغير على مخالفة القانون والدعوة لمقاطعة الانتخابات والتظاهر ضد الحكومة". وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات قضى منها ٨ أشهر تبعها عفو عام عنه، سحب بعدها جوازه ومنع من السفر. ما قام به منصور هو تعبير عن رأيه في حين أن السلطات اعتبرتها جرائم تمس أمن الدولة. بعد العفو عنه تعرض منصور للتهديد بالقتل علناً ولاعتداءين بدنيين وسرقة مشبوهة لسيارته واختفاء غامض لمدخرات شخصية تقدّر بآلاف الدولارات الأمريكية من حسابه المصرفي، وبالرغم من كل ذلك واصل نضالَه.

دافع أحمد منصور عن كثير من معتقلي الرأي في قضية "إمارات٩٤" وآخرون منهم أسامة النجار نجل أحد المعتقلين، وتحدث عن الدكتور ناصر بن غيث عبر مختلف الوسائل أهمها حسابه الشخصي على تويتر،[37] وكان آخر حلقة وصل فريدة ووحيدة لمعاناة المعتقلين داخل السجون الإماراتية والمنظمات الحقوقية التي يمكنها تسليط الضوء على معاناتهم.

أطلقت عليه منظمة سيتزن لاب اسم "معارض المليون دولار" وهي منظمة متخصصة في البحث والتطوير والسياسات وتكنولوجيا الاتصالات وتقاطعها مع حقوق الإنسان والأمن العالمي، ومقرها تورنتو.[38] هذا اللقب مرتبط بمحاولة اختراق هاتفه عن طريق رسائل نصية وصلته مفادها أن هناك معلومات عن معتقلي الإمارات مع رابط. في حال الضغط على الرابط يتم اختراق الجوال والتحكم فيه وفتح الكاميرا عن بعد بالإضافة إلى تتبع الموقع. تم تطوير برنامج التجسس هذا من قبل شركة برمجيات إسرائيلية، وقدرت شركة أبل تكلفة إصلاح الخلل الذي يسمح باختراق أجهزتها بحدود المليون دولار.

في مساء يوم ٢٠ مارس ٢٠١٧ اعتقلت قوات الأمن الإماراتية منصور لأكثر من عام، ولم يتمكن من الاتصال بمحام وسُمح له بزيارات عائلية محدودة. بعد ١٤ شهرًا حُكم على منصور بالسجن ١٠ سنوات في مايو ٢٠١٨ بعد محاكمة مغلقة بتهمة ارتكاب جرائم إلكترونية ونشر مقالات كاذبة تشوه سمعة دولة الإمارات وسياستها الخارجية، كما أدين بنشر الفتنة والفوضى والطائفية والكراهية عبر فيسبوك وتويتر،[39] وغرامة قدرها مليون درهم إماراتي مع البقاء تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات بعد إطلاق سراحه.[40]

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أيدت المحكمة الاتحادية العليا -وهي محكمة الدرجة النهائية في قضايا أمن الدولة في البلاد- الحكم. ما ألغى جميع حظوظه بالإفراج المبكر.[41] يرى عديد من النشطاء الحقوقيين من بينهم أصدقاء لمنصور أن ما قام به هو حق طبيعي في انتقاد الدولة والدفاع عن الحقوق إلا أن السلطات اعتبرتها جريمة إلكترونية تسيئ لأمن الدولة تتطلب دفع غرامة مكلفة جدًا والسجن لفترات طويلة.

منذ اعتقاله قبل حوالي أربع سنوات تم احتجاز منصور في الحبس الانفرادي حيث يعيش في زنزانة مساحتها ٢×٢ متر في جناح العزل بسجن الصدر بأبوظبي، ويقضي الليالي نائماً على الأرض دون فراش وأياماً محروماً من أي وسيلة لتمضية الوقت فلا يوجد لديه كتب أو تلفزيون. لم يُسمح له بمغادرة زنزانته ولا حتى الذهاب إلى المقصف باستثناء عدد قليل من الزيارات العائلية، ولم يُسمح له إلا مرة واحدة بالخروج إلى ساحة التمارين في السجن خلال العامين الأولين من سجنه .

بدأ منصور إضرابًا عن الطعام في مارس ٢٠١٩ لمدة شهر[42] احتجاجًا على ظروف سجنه العقابي وإدانته ظلمًا، فإضافة للوضع السابق لم يكن يستطيع الوصول للمياه الجارية بسبب تعطل نظام المياه ولم يسمح له بمغادرة زنزانته للاستحمام. ونتيجة لهذه الظروف تدهورت حالته الجسدية والنفسية بشكل كبير وكان في الماضي أضعف من أن يمشي بدون مساعدة، كما تدهور بصره بسبب معاناته من ارتفاع في ضغط الدم. ولذلك تعتبر حالته الصحية ضعيفة للغاية وسط انتشار جائحة كورونا في السجون الإماراتية في ٢٠٢٠، حيث أنه سيكون في خطر شديد إذا أصيب بالمرض.[43]

---

[37] حساب أحمد منصور على تويتر https://twitter.com/Ahmed_Mansoor

[38] سيتزن لاب، معارض المليون دولار، 24 أغسطس 2016، https://citizenlab.ca/2016/08/million-dollar-dissident-iphone-zero-day-nso-group-uae/

[39] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: خطاب مفتوح للسلطات الإماراتية من أجل إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في عيد ميلاده الخمسين، 16 اكتوبر 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2230

[40] Emirati Ahmed Mansoor fails to overturn 10-year jail term for insulting UAE and its leaders, the National News, 31 December 2018, https://www.thenationalnews.com/uae/government/emirati-ahmed-mansoor-fails-to-overturn-10-year-jail-term-for-insulting-uae-and-its-leaders-1.808045

[41] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: خطاب مفتوح للسلطات الإماراتية من أجل إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في عيد ميلاده الخمسين، 16 اكتوبر 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2230

[42] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: أحمد منصور مازال مضرباً عن الطعام في ظروفٍ سيئة مع تدهور في بصره، 23 أبريل 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2116

[43] Release leading Emirati human rights defender Ahmed Mansoor, convicted two years ago, The International Campaign for Freedom in the United Arab Emirates (ICFUAE), 29 May 2020, http://icfuae.org.uk/press-releases/release-leading-emirati-human-rights-defender-ahmed-mansoor-convicted-two-years-ago

في مايو ٢٠١٩ أصدر سبعة خبراء من الأمم المتحدة بيانًا[44] يحث السلطات الإماراتية على تزويد منصور بالعلاج الطبي وتحسين الظروف المعيشية وإعادة المحاكمة. وأشار البيان إلى أن ظروف سجنه السيئة "بما في ذلك حبسه انفراديا لفترات طويلة، قد تصل إلى التعذيب" وتنتهك معايير حقوق الإنسان الأساسية "وتهدد بإلحاق آثار مستديمة على صحته". بعد إضرابه الأول عن الطعام سمحت السلطات لمنصور الاتصال بوالدته المريضة التي لم يرها منذ اعتقاله و الخروج في الشمس، أنهى إضرابه عن الطعام ووعد أن يحظى بسرير. لكن لم يتم تنفيذ ذلك حتى يومنا هذا، فبدأ إضرابًا جديدًا في ٧ سبتمبر ٢٠١٩ بعد أن تعرض للضرب المبرح ولم يحصل على ما وعد به ،الأمر الذي تسبب له بمشاكل صحية خطيرة[45] إذ كان يعيش على العصير والمياه المعدنية . وفي أوائل عام ٢٠٢٠ تم إلغاء الزيارات العائلية نظرًا لفيود كوفيد - ١٩.[46]

ناشدت في أكتوبر ٢٠١٩ حينها ١٤٠ منظمة حكومية السلطات الإماراتية للإفراج عن أحمد منصور.[47] حيث تعد ظروف المعاملة السيئة والقاسية واللاإنسانية التي تلقاها أحمد منصور في سجنه إضافة لتعرضه للتعذيب الجسدي، انتهاك لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها دولة الإمارات وتستوجب فتح تحقيق في ملابساتها لضمان سلامته.

أرتور ليجسكا

هو رجل أعمال بولندي اعتقل في إبريل ٢٠١٨ بتهم تتعلق بالمخدرات على الرغم من عدم وجود أدلة على ذلك. يزعم أرتور أن خلافاً مع أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي كان السبب الحقيقي لاعتقاله. قضى ليجسكا خمسة أشهر رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن دبي المركزي، ثم حكم عليه بالسجن المؤبد دون إمكانية إطلاق السراح المشروط، ليقضي ثمانية أشهر في السجن، قبل أن تضمن السلطات البولندية إطلاق سراحه في مايو ٢٠١٩. فعاد إلى بولندا محاولاً إعادة بناء حياته.

رغم أنه حرّ الآن، ما زال أرتور يحمل ندوب تجربته المؤلمة، يراجع الآن اختصاصياً للتعامل مع اضطراب ما بعد الصدمة الذي يعزوه إلى الوحشية التي رآها في السجن، بما في ذلك اغتصابه على يد حراس السجن والذي تطلب جراحة لاحقاً .نشر له مقابلة في يناير ٢٠٢٠ عبر منظمة هيومن رايتس ووتش يتحدث فيها عن لقائه بأحمد منصور، مؤكدًا مزاعم التعذيب والظروف غير الإنسانية التي يعيشها في سجن الصدر. أرتور وأحمد واجها نفس المصير، وأرتور يريد من السلطات فتح تحقيق في هذه الأحداث لكنه غير مستعد للمخاطرة بنفسه في حال عودته إلى الإمارات للقيام بذلك[48].

ناصر بن غيث

هو أكاديمي واقتصادي بارز محاضر في جامعة السوربورن-باريس في أبوظبي، بعد اعتقاله الأول مع أحمد منصور في قضية إمارات٥ في ٢٠١١[49] سرب بن غيث رسالة كتبها يوضح فيها المثالب القانونية التي انتهكت حقه في الحصول على محاكمة عادلة طالباً من النشطاء عدة مطالب منها: أن تكف المحكمة عن محاكمتهم سرًا وإطلاق سراحهم بكفالة. عقب نشر الرسالة اشتكى بن غيث من أن سلطات السجن شجعت نزلاء آخرين على مضايقته، وإثر مشاجرة مع سجين آخر قامت بتقييده في زنزانة منفردة بدون مكيف هواء في درجة حرارة بلغت ٤٠ درجة مئوية. خرج بعدها بعفو عام ل"إمارات٥" [50].

---

[44] UAE: UN experts condemn conditions of detention for jailed activist Ahmed Mansoor, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24571&LangID=E#:~:text=GENEVA%20(07%20May%202019)%20%E2%80%93,solitary%20confinement%2C%20may%20constitute%20torture.

[45] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: لايزال أحمد منصور تحت خطر وشيك بعد إضرابه المتكرر عن الطعام في زنزانته الإنفراديّة، 16 ديسمبر 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2282

[46] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: منع أحمد منصور من التواصل مع أسرته، ولا يزال في السجن في ظروف غير صحية، 6 يونيو 2020، https://www.gc4hr.org/news/view/2409

[47] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: خطاب مفتوح للسلطات الإماراتية من أجل إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في عيد ميلاده الخمسين، 16 اكتوبر 2019 https://www.gc4hr.org/news/view/2230 ،

[48] هيومن رايتس ووتش، أرتور وأحمد: نزيلان في جحيم السجن الإماراتي، 8 يناير 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/01/08/337048

[49] 'UAE FIVE' PARDONED BY PRESIDENT, Amnesty International, 14 December 2011, https://www.amnesty.org/download/Documents/32000/mde250112011en.pdf

[50] منظمة العفو الدولية، اعتقال أكاديمي بارز وهو عرضة لخطر التعذيب، 19 أغسطس 2015، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2522992015ARABIC.pdf

إلا أن قوات الأمن عاودت اعتقاله في أغسطس ٢٠١٥ واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي. جلسة المحكمة الأولى كانت في إبريل ٢٠١٦ وقد شابت المحاكمة الكثير من الانتهاكات لحقوقه الأساسية، حيث جاءت بعد احتجازه في الحبس الانفرادي لمدة ٩ أشهر لم يعرف فيها مكانه. وعندها أخطر المحكمة بتعرضه للتعذيب والضرب والحرمان من النوم لمدة تصل إلى أسبوع، ومع ذلك وبدلاً من أن يأمر القاضي بإجراء تحقيق مستقل بهذا الخصوص، أقفل الميكروفون الذي يتحدث من خلاله فأسكته.[51]

ولم يُبَلَّغ لا هو ولا أسرته سبب القبض عليه، ولم يسمح له برؤية محام ولم يبَّلغ بالتهم الموجهة له حتى الجلسة الثانية من محاكمته في مايو ٢٠١٦. وتشكِّل التهم الموجهة له انتهاكًا لحقه في التعبير، كما أن المحاكمة التي جرت في دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا انتهكت معايير المحاكمة العادلة، فقد أصدرت أحكامًا غير قابلة للطعن.[52]

من التهم التي وجهت للدكتور ناصر بن غيث ارتكابه عمل عدائي ضد بلد أجنبي وذلك بعد انتقاده للقتل الجماعي للمتظاهرين في ميدان رابعة في مصر عبر حسابه في تويتر. كما يواجه اتهامات بنشر معلومات تهدف للإساءة إلى دولة الإمارات من خلال ادعائه تعرضه للتعذيب والظلم خلال المحاكمة السابقة لقضية "إمارات٥" التي أدين فيها و ٥ رجال آخرين بالإهانة العلنية لمسؤولين إماراتيين. التهمة الأخرى هو تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر بسبب تغريدات نشرها ذكرت وسائل إعلام محلية حولها أنه "سخر بتصريحاته من قرار دولة الإمارات بتخصيص أرض لبناء معبد هندوسي"، التهمتان الرابعة والخامسة تدوران حول ارتباطه بحزب الأمة وجمعية الإصلاح المصنفتين كمنظمات إرهابية لدى سلطات الإمارات وهو ما نفته عنه عائلته في بيان نسب لها على تويتر.

في مارس ٢٠١٧ حُكم على الدكتور ناصر بن غيث بالسجن لمدة ١٠ سنوات في الاستئناف، وأُدين بتهم تشمل "إهانة دولة الإمارات" استناداً إلى تعليقات أدلى بها على موقع تويتر بشأن معاملته خلال محاكمة سابقة، كما أدين "بالتواصل والتعاون مع أعضاء منظمة الإصلاح المحظورة". وخلال محاكمته قامت السلطات الإماراتية بفرض قيود على اتصاله بمحاميه مما يعني أنه كان غير قادر على إعداد الدفاع المناسب.[53] كتب الدكتور ناصر بعد صدور الحكم رسالة جاء فيها: "أعبر عن حزني مما لحق بي من ظلم وحيف في بلدي أرض الخير وموطن التسامح والسعادة ومن قبل أهلي وبني جلدتي، أعلن... دخولي مضطراً في إضراب مفتوح عن الطعام... وأنا إذ أؤكد أنني لم أتخذ هذا القرار إلا بعد أن أعيتني الحيل ولم يبق أمامي سوى خوض معركة الأمعاء الخاوية سبيلاً لاستنقاذ حريتي التي سلبها قومي للأسف الشديد".[54]

أضرب الدكتور ناصر بن غيث عن الطعام لثلاث مرات في فترات متفاوتة منذ أبريل ٢٠١٧ استمر حوالي شهرين، ثم بدأ إضرابًا ثانيًا في ٢٥ فبراير ٢٠١٨ احتجاجًا على الحكم الذي حكم به عليه، وبدأ إضرابًا ثالثًا في نوفمبر ٢٠١٨[55] فلم يتناول سوى كميات صغيرة من الطعام وتدهورت حالته الصحية تدهورًا بالغًا. جاء إضراب الدكتور ناصر هذا احتجاجاً على سوء معاملة سلطات السجن للمحتجزين بما في ذلك حرمانهم من الحصول على العناية الطبية وعدم انتظام الزيارات الأسرية. وكان يعاني قبل اعتقاله من ارتفاع ضغط الدم وإصابته بمرض الكبد الدهني في مرحلة مبكرة، ووفقًا لمعلومات موثوقة فقد الدكتور ناصر جزءًا كبيرًا من بصره وبلغ من الضعف ما لا يجعله يقوى على الوقوف والسير بدون مساعدة جراء إضرابه المتكرر عن الطعام.[56] وقد أوقف هذا الإضراب بعد تهديده بإلغاء الزيارات العائلية وذلك عقب انتشار أمر إضرابه عن الطعام في الإعلام العالمي ووصول صداه للمنظمات الحقوقية.

وبالرغم من الظروف المنافية لاتفاقية مناهضة التعذيب والظروف اللاإنسانية التي مر بها الدكتور ناصر بن غيث في الرزين وإضراباته المتكررة، ردت السلطة على هذه الإضرابات بالتهديد بالضرب والتهديد بالقتل والحرمان من الرعاية الصحية لحالته المتدهورة.

---

[51] امنظمة العفو الدولية، الإمارات العربية المتحدة :كفوا عن التشدق باحترام حقوق الإنسان و أفرجوا عن الدكتور ناصر بن غيث، 28 مارس 2017، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2559682017ARABIC.pdf

[52] مركز الخليج لسياسات التنمية، الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية 2.4 المستجدّات السياسية في الإمارات العربية المتحدة ،2017 ، https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2294&catid=9

[53] منظمة العفو الدولية، الإمارات العربية المتحدة: تصاعد المخاوف بشأن تدهور الحالة الصحية للأكاديمي المسجون ظلماً، 20 ديسمبر 2018، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/12/uae-fears-grow-for-health-of-unjustly-imprisoned-academic/

[54] Nasser Bin Ghaith declares hunger strike in a letter sent from his prison cell, The International Campaign for Freedom in the United Arab Emirates (ICFUAE), 17 April 2017, http://icfuae.org.uk/news/nasser-bin-ghaith-declares-hunger-strike-letter-sent-his-prison-cell

[55] مركز الخليج لحقوق الإنسان، الإمارات العربيّة المتّحدة: صحة الدكتور ناصر بن غيث تتدهور بعد إضرابٍ طويل عن الطعام، 9 يناير 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2032

[56] منظمة العفو الدولية، أستاذ جامعي مضرب عن الطعام في حالة حرجة، 20 ديسمبر 2018، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2596212018ARABIC.pdf

علياء عبد النور

علياء عبد النور هي مواطنة إماراتية تبلغ من العمر ٤٢ عامًا، اعتقلت بعد أن قدمت تبرعات إلى عائلات سورية عام ٢٠١١ في بداية الثورة السورية.

في ٢٨ يوليو ٢٠١٥ اعتقلتها قوات أمن الدولة من منزل عائلتها في إمارة عجمان وأخذتها إلى سجن سري لتمكث في زنزانة باردة دون نوافذ أو إنارة أو تهوية. لمدة ١٥ يومًا لم تعطى فراش أو بطانية، وبقيت معصوبة العينيين وتم حرمانها من النوم وأداء الصلاة مع تحديد مواعيد خاصة لاستخدام دورة المياه.

بقيت في السجن الانفرادي لمدة ٤ أشهر، وأصيبت من جديد بمرض سرطان الثدي بعد الشهر الأول من اعتقالها. خلال هذه الفترة لم تتمكن من التواصل مع عائلتها، ورغم تشخيصها بالسرطان إلا أنه تم التحقيق معها وهي مقيدة ومعصوبة العينين مع تهديدات بالتعليق من القدم والضرب والتعرض لوالديها وأختها.

أجبرت في نوفمبر ٢٠١٥ على التوقيع على اعترافات لم ترها نظرًا لعصب عينيها، ثم نقلت لسجن الوثبة لتقضي ١١ شهرًا في الحبس الاحتياطي، وبعد أن حجزت في زنزانة قذرة صغيرة ومزدحمة تفاقم مرضها، لتنفذ عدة إضرابات عن الطعام احتجاجًا على هذه الظروف.[57]

لم تعرف علياء وعائلتها سبب الاعتقال ولم تتمكن من التواصل مع محامٍ أو التواصل مع أفراد العائلة إلا بمكالمات محدودة، ولأول مرة في ٥ سبتمبر ٢٠١٦ وبعد عام على اعتقالها أبلغت من قبل نيابة أمن الدولة بالتهم ضدها ومنها: "تمويل الجماعات الإرهابية، وإدارة مواقع إنترنت ونشر أخبار ومعلومات عن تنظيم "القاعدة"، ونشر معلومات ضارة بالدولة".[58]

قدم اعترافها كدليل إلى جوار سجل تصفحها لمواقع الانترنت في جلسة المحاكمة في ١٨ يناير ٢٠١٧، ونظرًا لعدم كفاية الأدلة ووجود اعترافات أخذت تحت الإكراه دعا محاميها لإسقاط التهم الموجهة ضدها إلا أنه تم الحكم عليها بالسجن ١٠ سنوات الحكم الذي أيدته المحكمة الاتحادية العليا في ١٥ مايو ٢٠١٧.

أكدت التقارير الطبية تدهور حالتها وتعرضها لفقدان في الوزن وسوء تغذية حاد بعد أن نقلت في نوفمبر ٢٠١٦ لمستشفى المفرق في أبوظبي.[59] كما زعمت السلطات رفضها للعلاج الكيميائي بالرغم من حاجتها له، الأمر الذي نفاه أفراد عائلتها حيث أخبرتهم أنها أجبرت من جديد على توقيع وثيقة تفيد رفضها للعلاج.

في ١٠ يناير ٢٠١٨ نقلت إلى"مستشفى توام" لتسكين الألم بعد تدهور حالتها. في ٢١ يناير قال أفراد من عائلتها أنهم تمكنوا من زيارتها في المستشفى وهي مقيدة وعليها حراسة مشددة، فطلبوا من الحارس إزالة القيود للتخفيف عنها إلا أنهم أخبروهم أن قيودها ستظل عليها لحين وفاتها.

طالبت عائلتها بالإفراج الرحيم لعلياء متواصلين مع وزارة الداخلية والنائب العام وولي العهد، وهو أمر يمكن المطالبة به في القانون الإماراتي عندما يكون السجين مصاب بمرض عضال لا يمكن الشفاء منه وقد وصل إلى مرحلته النهائية، حيث أوضح الأطباء لعائلة علياء أنه أيامها معدودة، ومع ذلك تم رفض طلبهم.

توفيت علياء في ٤ مايو ٢٠١٩ وهي مقيدة اليدين إلى سرير المستشفى بعد تجاهل دعوات خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للإفراج عنها لتعيش أيامها الأخيرة بكرامة. دعا مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في ملابسات وفاتها أثناء اعتقالها بشكل كامل وبمصداقية وفي ادعاءات تعرض السيدة علياء للتعذيب وإساءة المعاملة ومساءلة جميع المشتبه بهم في تورطهم في الأمر.[60] كما دعا ٣٠ عضو في البرلمان البريطاني إلى إجراء تحقيق في قضية علياء لمعرفة إن كانت قد عوملت بطريقة تتماشى مع المستويات المتفق عليها عالميًا، وبدء مقاضاة المسؤولين عن أي انتهاكات محتملة.[61]

---

[57] هيومن رايتس ووتش، الإمارات: سوء معاملة سجينة مريضة بالسرطان،26 فبراير 2019، ، https://www.hrw.org/ar/news/2019/02/26/327711

[58] المرجع السابق

[59] منّا لحقوق الإنسان، المعتقلة علياء عبد النور تلقى حتفها في مستشفى بالإمارات بعد حرمانها من العلاج المناسب منذ القبض عليها سنة 2015، 10 مايو 2019، https://menarights.org/ar/caseprofile/lya-bd-alnwr-mtqlt-tsfya-alamarat-mhrwmt-mn-allaj-altby-almnasb-lsrtan-fy-mrahlh

[60] مكتب حقوق الإنسان يدعو الإمارات إلى التحقيق في ملابسات وفاة علياء عبد النور، 7 مايو 2019، https://news.un.org/ar/story/2019/05/1032511

[61] بي بي سي عربي، قضية علياء عبد النور: برلمانيون بريطانيون يطالبون الإمارات بالتحقيق في وفاتها في السجن، 29 يوليو 2019، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49152693

سربت إحدى المعتقلات[62] في سجن الوثبة رسالة صوتية مسجلة أوردت فيها الظروف التي توفيت فيها علياء وما واجهته قائلة: "لن أنسى علياء وهي نحيلة الجسد ثقيلة الخطوة متلاحقة الأنفاس مُقيدة اليدين والرجلين تمشي مسافات طويلة دون كرسي متحرك، ولن أنسى الشرطية وهي تأمر بتضييق الكلابشات في يد وقدم علياء لأقصى حد... لن أنسى علياء تمثل أمام القضاء وهي بالكاد تقف أو تتكلم".[63]

في اليوم التالي لوفاة علياء جاء رد السلطات الإماراتية[64] لتقول إنها توفيت بسبب مرضها بسرطان الثدي الذي كانت تعاني منه منذ ٢٠٠٨. وأوضح المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، أحمد عبد الله الحمادي رئيس النيابة، أن ما يتم تداوله حالياً على حسابات مشبوهة ومغرضة ومناهضة للدولة هي معلومات غير صحيحة حيث تلقت علياء كافة أوجه الرعاية الصحية اللازمة لحالتها والتي تقدمها الدولة إلى مواطنيها ومقيميها. إلا أنه لم يتم حتى الآن فتح تحقيق كامل في ملابسات قضيتها وما تعرضت له.

أمينة العبدولي

أمينة محمد أحمد سعيد العبدولي[65] معلمة إماراتية تبلغ من العمر ٣٧ عامًا أم لخمسة أبناء، في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ اعتقلت من منزلها واحتجزت سرًا وتعرضت للتعذيب والمعاملة السيئة الحاطة بالكرامة، منها تجريدها من ملابسها وضربها وتغطية عينيها وحرمانها من النوم، اعتقل كذلك كل من أختها موزة وشقيقها مصعب، ثم في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥ ألقي القبض على أخيها وليد لأنه تحدث علنًا ضد احتجاز أشقائه.[66]

بقيت العبدولي لمدة سبعة أشهر ونصف في سجن سري حبست فيه إنفراديًا في غرفة ضيقة بلا نوافذ، وأثناء التحقيقات تعرضت للضرب والإهانة والتهديد ضد أسرتها. في ٩ فبراير ٢٠١٦ وتحت التهديد بمزيد من الضرب قامت العبدولي بالتوقيع على أوراق من دون علمها بما جاء فيها، كما لم يسمح لها بالتواصل مع محامي.[67]

تراجعت صحة العبدولي لدرجة فقدانها الرؤية في عينها اليسرى لضربها عليها بشكل متكرر خلال الثلاثة أشهر الأولى، وخلال فترة اعتقالها السرية قامت بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجًا على معاملتها. بدأت محاكمتها في ٢٧ يونيو ٢٠١٦ وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٦ نقلت لسجن الوثبة سيء السمعة. أخذت اعترافاتها بعد التعذيب كدليل ثم أبلغت بالتهم الموجهة لها وهي: "التحريض على الكراهية ضد الدولة والإخلال بالنظام العام، تقويض سمعة مؤسسات الدولة ونشر معلومات كاذبة تعرض للخطر علاقات الدولة مع حلفائها"، على أساس قانون الجرائم الإلكترونية. تتعلق هذه الاتهامات بالتعليقات التي زعمت أنها أدلت بها على تويتر حول وفاة والدها الذي توفي في سوريا عام ٢٠١٣. وفي ٣١ أكتوبر ٢٠١٦ حُكم عليها بسجن خمس سنوات ودفع غرامة قدرها ٥٠٠ ألف درهم دون حق الاستئناف.[68]

منذ نقلها لسجن الوثبة، تعرضت العبدولي لظروف سيئة ولمعاملة مهينة من قبل نزلاء معها في السجن ولم تحقق إدارة السجن في هذه الحوادث وبذلك لم تضمن الحفاظ على سلامتها مع بقية النزلاء. في ١٢ فبراير ٢٠١٩ أرسل ممثلون للأمم المتحدة طلبًا عاجلًا إلى السلطات الإماراتية بما يخص اعتقال العبدولي وظروف احتجازها.[69]

---

[62] نحن نسجل، شهادة أمينة العبدولي، https://twitter.com/WeRecordAR/status/1257286218355806209?s=20

[63] عربي 21، هكذا تم تعذيب المعتقلة الإماراتية علياء عبد النور قبل وفاتها، 4 مايو 2020، https://arabi21.com/story/1267526/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

[64] البيان، النيابة العامة الاتحادية: علياء عبدالنور توفيت متأثرة بالسرطان خلال تلقيها العلاج بالمستشفى، 5 مايو 2019، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-05-05-1.3552865

[65] مركز الإمارات لحقوق الإنسان، الناشطة أمينة العبدولي على موعد مع الحرية بعد أيام، 11 نوفمبر 2020، http://echr.org.uk/ar/akhr-alakhbar/alnashtt-amynt-albdwly-ly-mwd-m-alhryt-bd-ayam

[66] منّا لحقوق الإنسان، أمينة العبدولي ، معتقلة لدى السلطات الإماراتية منذ 2015، http://menarights.org/ar/caseprofile/amynt-albdwly-mtqlt-ldy-alsltat-alamaratyt-mndh-2015

[67] مركز الإمارات لحقوق الإنسان، الناشطة أمينة العبدولي على موعد مع الحرية بعد أيام، 11 نوفمبر 2020، http://echr.org.uk/ar/akhr-alakhbar/alnashtt-amynt-albdwly-ly-mwd-m-alhryt-bd-ayam

[68] منّا لحقوق الإنسان، أمينة العبدولي ، معتقلة لدى السلطات الإماراتية منذ 2015، https://menarights.org/ar/caseprofile/amynt-albdwly-mtqlt-ldy-alsltat-alamaratyt-mndh-2015

[69] Mandates of the Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health; the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism; and the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=24341

حاولت أمينة العبدولية وسجينة أخرى تدعى مريم البلوشي إيصال صوتهن للخارج بما يعانين منه في السجن.[70] على إثر ذلك في ٣٠ يوليو ٢٠١٩ تم توجيه ثلاثة تهم إضافية لهن وهي"تسريب معلومات خاطئة"، "تؤثر على سمعة الإمارات وسجن الوثبة بشكل سلبي" و"التسبب في مشاكل بين الدول"، دون تمكينهن من الوصول لمحامي.

حث خبيران أمميان في مارس ٢٠٢٠ النظام الإماراتي على ضرورة التحقيق في"أوضاع الاعتقال التي تصل إلى حد التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" وطالبوا بـ "إجراء تحقيق سريع ونزيه على وجه السرعة في رد على أعمال التعذيب وسوء المعاملة المزعومة التي تعرضت لها السيدات الثلاث أمينة أحمد سعيد العبدولي ومريم سليمان البلوشي وعلياء عبد النور".[71]

وبالرغم من إنهاء محكومية العبدولي في نوفمبر ٢٠٢٠ فلم يتم الإفراج عنها على خلفية القضية الجديدة الموجهة ضدها. وهذا ليس بجديد على السلطات الإماراتية حيث حصل ذلك مع معتقلي الرأي الآخرين الذين مازالوا في السجن بالرغم من انتهاء فترة حكمهم.[72]

مريم البلوشي

مريم البلوشي إماراتية من مدينة كلباء التابعة لإمارة الشارقة،[73] في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ اعتقلت حين كانت تبلغ من العمر ١٩ سنة دون مذكرة توقيف من قبل ضباط أمن الدولة وهي في سنتها الدراسية الأخيرة بكلية التقنية العليا.

واجهت مريم الإخفاء القسري لمدة ٥ أشهر وبعد مرور ٣ أشهر في سجن سري تمكنت من الاتصال بعائلتها. تعرضت البلوشي للضرب على منطقة الرأس والعينين على يد حارسة تدعى أم حميد بصحبة عنصرين آخرين (رجال)، ووضعت كاميرا مراقبة على باب دورة المياه التي تستخدمها كما هددت بالاغتصاب لينتهي ذلك بتوقيعها على اعترافات تحت الضغط.[74] وفي فبراير ٢٠١٦ وجهت لها تهمة "تمويل الإرهاب" من قبل نيابة أمن الدولة وفق قانون الجرائم الإلكترونية دون حضور محامي.

نقلت في ١٢ أبريل ٢٠١٦ إلى سجن الوثبة، وقد نشرت تسريبات رسائل لها من داخل السجن،[75][76]- وضحت مريم من خلالها معاناتها من آلام في عينيها وأنها أصبحت غير قادرة على الإبصار بشكل طبيعي، وأنها وقعت على أقوال انتزعت منها تحت التعذيب بادعاء وكيل النيابة أنها لن تحبس أكثر من ٦ أشهر وأن الأمر بسيط.

في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦ بدأت محاكمة البلوشي أمام الغرفة الجزائية لمحكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي، والتي تم خلالها الاعتماد على اعترافاتها القسرية كأدلة. في ٢٢ فبراير ٢٠١٧ حكم القاضي عليها بالسجن خمس سنوات، وبالرغم من محاولتها استئنافه إلا أن المحكمة الاتحادية العليا أيدت الحكم في ٥ يونيو ٢٠١٧.

لم يقبل القاضي في مرحلة استئنافها ادعاءات محاميها وأسئلته، وخلال جلستي الاستماع الأخيرتين لم يسمح لها التواصل مع محاميها أو مع مستشار قانوني. ادينت بتهمة تمويل منظمة إرهابية، وذلك بعد أن أرسلت في ٢٠١٤ مساعدة مادية لأسرة سورية منكوبة قيمتها ٢٣٠٠ درهم[77] ما يقارب ٦٠٠ دولار أمريكي. ولم يلتفت القاضي لأقوالها بخصوص التعذيب والإخفاء القسري إنما قام بتكذيبها ودافع عن جهاز الأمن.[78]

---

[70] نساء في سجون أبو ظبي يروين قصة تعذيبهن والتهديد بالاغتصاب، https://www.youtube.com/watch?v=bBKP3RSNKVM&feature=youtu.be

[71] خبيران أمميان يطالبان الإمارات العربية المتحدة بإجراء إصلاحات عاجلة لظروف الاحتجاز "المهينة"، 17 مارس 2020، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051472

[72] مركز الإمارات لحقوق الإنسان، الناشطة أمينة العبدولي على موعد مع الحرية بعد أيام، 11 نوفمبر 2020 http://echr.org.uk/ar/akhr-alakhbar/alnashtt-amynt-albdwly-ly-mwd-m-alhryt-bd-ayam ،

[73] منّا لحقوق الإنسان، مريم البلوشي، معتقلة لدى السلطات الإماراتية منذ 2015، https://menarights.org/ar/caseprofile/mrym-alblwshy-mtqlt-ldy-alsltat-alamaratyt-mndh-2015

[74] نحن نسجل، الإمارات سلسلة انتهاكات ومداهمات قد تنتهي بالممات، سبتمبر 2019، https://werecord.org/wp-content/uploads/2019/09/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.pdf

[75] التسريب الأول، https://www.youtube.com/watch?v=WThTwBVMG3A&t=1s

[76] التسريب الثاني، https://www.youtube.com/watch?v=r1l6l8dI0_c&t=2s

[77] المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، المعتقلة مريم سليمان البلوشي ضحية أخرى تشكو التعذيب في سجن الوثبة، http://www.ic4jhr.org/ar/activites-ar/urgent-actions/916-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-3.html

[78] نحن نسجل، الإمارات سلسلة انتهاكات ومداهمات قد تنتهي بالممات، سبتمبر 2019، https://werecord.org/wp-content/uploads/2019/09/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.pdf

كتب بيل لو[79] محلل سياسي ومختص في الشؤون الخليجية عن مريم أنها قالت أثناء استجوابها: "لقد أخبرت المحقق، أثناء التحقيق، أنه سيُخلي طرَفِي عاجلاً أو آجلاً، وحينها سأرفع شكواي ضدكم إلى منظمة حقوق الإنسان ومحمد بن زايد"، إلا أن المحقق ردّ عليها ضاحكاً "إن محمد بن زايد شخصياً هو مَن سمح (لي) بضربك".[80]

واجهت البلوشي محاولات انتقامية لسعيها للدفاع عن قضيتها وتبرئة نفسها من التهمة عبر إيصال صوتها للعالم مع السجينة أمينة العبدلوي كما ذكر سابقاً، حيث تم اتهامها بتهم جديدة كعقوبة لها.

في سبتمبر ٢٠١٩ ذكر التقرير السنوي لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" أن مكتبها تلقى تقارير تفيد بأن ظروف البلوشي ساءت بعد حصول الأمم المتحدة على معلومات عنها.[81] وفي بداية ٢٠٢٠ أودعت مريم البلوشي وأمينة العبدولي في زنزانة إنفرادية عدة أيام أسبوعياً وذلك لرفضهما القيام باعترافات مسجلة تجرمهما، الأمر الذي دفع كلاهما إلى الإضراب عن الطعام في فبراير ٢٠٢٠. وفي مارس ٢٠٢٠ حاولت البلوشي الانتحار بقطع وريدها فتم نقلها إلى عيادة سجن الوثبة لتضميد جرحها.[82]

بالإضافة لمخاوف على صحة وسلامة العبدولي والبلوشي الجسدية والنفسية، إن محاولة انتحار البلوشي تدل على حجم المعاناة الكبيرة وعلى ظروف السجن القاسية حسبما أشار إليه خبيران أمميان.[83] وكالعبدولي، لم يتم إطلاق سراح البلوشي بالرغم من انتهاء مدة محكوميتها في نوفمبر ٢٠٢٠.[84]

الشيخة لطيفة آل مكتوم

وفي قصة أقرب ما تكون للخيال، حول أميرة هاربة تدعى الشيخة لطيفة محمد بن راشد آل مكتوم تبلغ من العمر ٣٥ وهي ابنة الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي من زوجته الجزائرية حورية أحمد المعاش. بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٨ تناقلت وسائل التواصل فيديو تظهر فيه الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم فيديو على اليوتيوب مدته ٣٩ دقيقة، تقول فيه: "بأن ظهور هذا الفيديو يعني أنني مت أو في وضع سيء جدًا جدًا جدًا"، وبينت أنها حاولت الهرب من الإمارات سابقًا عام ٢٠٠١ عبر الحدود إلا أنه تم القبض عليها وسجنها لمدة ثلاث سنوات وتعذيبها وإخبارها أن والدها أمر بضربها حتى الموت.[85]

بعدها نشرت عدد من الصحف ووسائل الإعلام الغربية قصة هروبها الثاني في ٢٤ فبراير ٢٠١٨ بمساعدة صديقتها تينا جوهيانين وهيرفيه جوبير الذي قاد اليخت نوسترومو لعملية الهروب، غادرت الشيخة لطيفة مع صديقتها تينا إلى مسقط وبعدها إلى اليخت الذي قضى أيامًا في البحر حتى اقترب من ولاية قوا في ٤ مارس، يومها اقتحم خفر السواحل الهندي اليخت بالقوة وتعدوا على من فيه بالضرب حتى انهاروا، وألقوا القبض على الشيخة لطيفة ثم تولت قوات الإمارات قيادة اليخت إلى أن وصل للإمارات ورسى في الفجيرة.[86]

---

[79] عربي بوست ،بيل لو، شجاعة لا توصف من مواطنة إماراتية.. هذا ما فعلته مريم البلوشي المعتقلة في سجون الإمارات، 14 ديسمبر 2018، https://arabicpost.net/opinions/2018/12/14/%d9%85%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84%d8%a9-%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%a9-%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84/

[80] التسريب الأول، https://www.youtube.com/watch?v=WThTwBVMG3A&t=1s

[81] هيومن رايتس ووتش، الإمارات: تقارير عن محاولة انتحار سجينة، 13 مارس 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/13/339501

[82] منّا لحقوق الإنسان، مريم البلوشي ، معتقلة لدى السلطات الإماراتية منذ 2015، https://www.menarights.org/ar/caseprofile/mrym-alblwshy-mtqlt-ldy-alsltat-alamaratyt-mndh-2015

[83] خبيران أمميان يطالبان الإمارات العربية المتحدة بإجراء إصلاحات عاجلة لظروف الاحتجاز "المهينة"، 17 مارس 2020، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051472

[84] مركز الإمارات لحقوق الإنسان، الإمارات: معتقلة الرأي مريم البلوشي تَنتهي محكوميتها بعد أيام، 11 نوفمبر 2020، http://echr.org.uk/ar/akhr-alakhbar/alamarat-mtqlt-alray-mrym-alblwshy-tanthy-mhkwmytha-bd-ayam

[85] Latifa Al Maktoum: Escape from Dubai, Hervé Jaubert, https://www.youtube.com/watch?v=UN7OEFyNUkQ

[86] Mystery of the Runaway Princess, Paul Thompson, the Daily Mail, 9 March 2018, https://www.dailymail.co.uk/news/article-5478493/Runaway-Princess-mystery-ruler-Dubai-daughter-flees-country.html

ونشرت العديد من الصحف والمواقع الإعلامية الأجنبية قصتها مرفقة بالفيديو الذي سجلته، بالإضافة لصور جوازها وبطاقة هويتها، وأنتجت البي بي سي وثائقي حول قصتها.[87] وانتشرت مقابلات عديدة أجريت مع من ساعدوها في عملية الهرب من الخارج ومع من تم الإفراج عنهم لاحقًا، كما تم تأسيس حملة www.freelatifa.com لمتابعة ونشر قضيتها إعلاميًا وقانونيًا، إلى جوار عرض قصة أختها شمسة التي حاولت الهروب سابقًا في ٢٠٠٠ ولا تزال حبيسة في الإمارات. وطالبت الأمم المتحدة[88] ومنظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية[89] وهيومن رايتس ووتش[90] بالإفراج عن الشيخة لطيفة متساءلة عن وضعها.

وكان أول رد من مصدر مقرب للحكومة في دبي لصحيفة الغارديان بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٨، والذي صرح فيه بأنه: "تم إحضارها"، وأنها "مع عائلتها"، "في وضع ممتاز".[91] ونشرت بي بي سي[92] نقلًا عن وزارة الخارجية الإماراتية في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨ صورة لماري روبنسون المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان ورئيسة جمهورية أيرلندا السابقة، وهي برفقة الشيخة لطيفة وصرحت أنها "تتلقى ما تحتاجه من رعاية ودعم"، وكانت ماري قد التقتها في ١٥ ديسمبر بدعوة من الأميرة هيا إحدى زوجات الشيخ محمد والد لطيفة، للمساعدة في معضلة "عائلية".

على إثر ذلك واجهت ماري العديد من الانتقادات من التي وصفتها بجندي شطرنج، وقال نشطاء حقوق الإنسان بأنها تعرض طواعية لخداع من قبل عائلة الشيخة لطيفة فهي ليست مختصة لتقييم وضع لطيفة النفسي، ولا يمكن الاستناد على شهادتها وحديثها وهي لا تزال في سجن من صرحت بأنها هربت منهم، كما أن عملية الاختطاف تتطلب تحقيقًا دوليًا لوجود شهود عليها بالإضافة لمشاركة أطراف دولية وعدد من المتضررين.[93]

في مارس ٢٠٢٠ بعد مرور سنتين من اختطاف الشيخة لطيفة نص حكم محكمة الأسرة في المملكة المتحدة، الذي أصدره القاضي سير أندرو ماكفارلين، على أن الشيخ محمد بن راشد دبر اختطاف ابنتيه وحرمهما من حريتهما. والابنة الأولى هي الأميرة شمسة التي اختطفت وهي مراهقة في كامبريدج. والثانية هي الأميرة لطيفة التي اختطفت من سفينة من المحيط الهندي وأُعيدت عنوة إلى دبي بعد محاولتها الهرب عام ٢٠١٨، واعتُبرت مزاعمها بالتعرض للإيذاء الجسدي والتعذيب موثوقة[94] من قبل القاضي، الذي كان له سلطة قضائية باعتبار أن أختها الكبرى عاشت في المملكة المتحدة .

عبد الله الشامسي

عبد الله مواطن عماني اعتقل حين كان يبلغ من العمر ١٩ عاماً في أغسطس ٢٠١٨ في الإمارات وكان طالبًا في الثانوية، تعرض للاعتقال من قبل أمن الدولة في سجن انفرادي واجه فيه التعذيب. الشامسي يعاني أصلاً من اكتئاب وسرطان في الكلى وشخص بالسكري وارتفاع ضغط الدم خلال اعتقاله. يبلغ من العمر الآن ٢١ عامًا وتراجع وضعه النفسي ليصل لانهيار صحته العقلية. حكم عليه بالسَّجن مدى الحياة في مايو ٢٠٢٠،[95] بعد محاكمة جائرة كما ذكر[96]. قدم "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" تقريرًا في وضع الشامسي وجد فيه احتجازه تعسفياً.[97]

---

87 Escape from Dubai: The Mystery of the Missing Princess, BBC, https://www.bbc.co.uk/programmes/b0bshk6s

88 UN Group Demands Answers From India and the UAE Over Sheikha Latifa, #FreeLatifa, 12 May 2018, https://freelatifa.com/pressure-mounts-on-uae-and-india-as-un-working-group-demands-answers-on-sheikha-latifas-disappearance/

89 منظمة العفو الدولية، بيان عام: لا تزال الشيخة لطيفة آل مكتوم قيد الحبس بمعزل عن العالم الخارجي،4 سبتمبر 2018، رقم الوثيقة MDE 25/8977/2018 https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2589772018ARABIC.PDF

90 هيومن رايتس ووتش، على الإمارات الكشف عن مصير ابنة حاكم دبي، 5 مايو 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/05/317572

91 Runaway 32-year-old princess 'brought back' to Dubai, The Guardian, 18 April 2018, https://www.theguardian.com/sport/2018/apr/18/runaway-32-year-old-princess-brought-back-to-dubai

92 بي بي سي عربي، الشيخة لطيفة: الإمارات تنشر صورا للأميرة "المفقودة 24 ،"ديسمبر 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46672112

93 القدس العربي، اتهام ماري روبنسون بتحولها لـ"بيدق دعائي" للإمارات بعد زيارتها لابنة حاكم دبي "المحتجزة 29 ،"ديسمبر 2018، https://www.alquds.co.uk/%D9%87%D9%84-%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%82-%D8%B4%D8%B7%D8%B1%D9%86%D8%AC-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6/

94 The Quest to Free Dubai's Kidnapped Princess Continues, #FreeLatifa, 13 October 2020, https://freelatifa.com/home_latest_news/the-quest-to-free-dubai-skidnapped-princess-continues/

95 بي بي سي عربي، المؤبد لمواطن عماني في الإمارات والتهمة "التخابر مع قطر"، 7 مايو 2020، https://www.bbc.com/arabic/trending-52580999

96 هيومن رايتس ووتش، الإمارات: الحكم على عماني بالسجن مدى الحياة في محاكمة جائرة،9 يوليو 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/07/09/375734

97 United Nations Human Rights Council, Opinions adopted by the Working Group on Arbitrary Detention at its eighty-seventh session, 27 April - 1 May 2020, A/HRC/WGAD/2020

أثناء التحقيق معه في أول ثلاثة أشهر تعرض للتعذيب من قبل قوات أمن الدولة بالضرب والصعق الكهربائي وقلع الأظافر بالإضافة لأساليب أخرى، ولم يتمكن من التواصل مع محامي طوال فترة سجنه قبل المحاكمة، وأجبره المحققون وهو معصوب العينيين على التوقيع على اعتراف استخدم كدليل في المحكمة وشاهد أفراد عائلته علامات التعذيب على جسده في فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠.[98]

سالم موسى فيروز خميس

سالم خميس إمارتي الجنسية، حكم عليه بالسجن سبع سنوات بتهمة التخابر مع دولة أجنبية بعد اعترافه بالقيام بتزويد دولة أجنبية بمعلومات سرية حول الأمن الوطني ومنشآت الدولة وعلاقاتها، وذلك من خلال تعرفه عام ٢٠٠٨ على أفراد في قنصلية دولة أجنبية أثناء مساعدته في معاملة زوجته الإيرانية ليتبادل معهما معلومات عن القوات المسلحة مقابل مكافآت مادية كونه متقاعد منها وقد عمل سابقًا في القوات المسلحة.[99]

وفق الخليج أون لاين أوضحت مصادر إماراتية أن خميس كان يفترض أن تنتهي فترة حكمه في أوائل٢٠٢٠ لكنه توفي داخل الحبس في أبوظبي تحت التعذيب وسوء المعاملة في ٢٠١٨، كما أن هناك منتسب آخر للقوات المسلحة تم اعتقاله في نفس قضية خميس ولا توجد معلومات عنه.[100]

تيسير النجار

تيسير النجار صحفي أردني منع في ٣ ديسمبر ٢٠١٥ من السفر إلى الأردن لزيارة عائلته وهو في مطار دبي. احتجز من قبل الشرطة في ١٣ ديسمبر ٢٠١٥ لشهرين ولم يكن يعرف اسم أو مكان اعتقاله قبل أن ينقل لسجن الوثبة في أبوظبي في مارس ٢٠١٦.[101]

أدين النجار بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مارس ٢٠١٧ في المحكمة الاتحادية العليا، حكم عليه بالسجن ٣ سنوات ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠ ألف درهم (١٣٦ ألف دولار) بتهمة إهانة رموز الدولة، جراء منشور على الفيسبوك انتقد فيه الإمارات على موقفها من العدوان على غزة في ٢٠١٤.[102]

أنهى العقوبة في ١٣ ديسمبر٢٠١٨ إلا أنه لم يستطيع دفع الغرامة الكبيرة فظل مسجوناً لمدة إضافية وذلك بحسب القانون الإماراتي.[103]

نظمت عائلة تيسير النجار[104] حملة لجمع الغرامة ليتم الإفراج عنه بعد أن قضى أكثر من ٣ سنوات في السجن. أطلق سراحه في ١٢ فبراير ٢٠١٩ وعاد إلى الأردن.

وصف النجار سنوات سجنه في الإمارات قائلاً: "الظلم كلمة من اللغة وواقع حياة عشته بكل الم و بصبر ورضى من الله.. أفعال وأقوال الظلم التي وقعت علي احتسبها عند الله.. وكما يقول أحد الحكماء الظلم في مكان ما يمثل تهديدا للعدل في كل مكان.. الإيمان بالله أنه القوة الوحيدة التي تملأ أدراج الألم بالزهور والياسمين".[105] ولم يظهر النجار في أي لقاء بعدها.

---

[98] مركز الإمارات لحقوق الإنسان، الإمارات: تأييد حكم المؤبد بحق المعتقل العماني عبد الله الشامسي، 11 أغسطس 2020، http://www.echr.org.uk/ar/akhr-alakhbar/alamarat-tayyd-hkm-almwbd-bhq-almtql-almany-bd-allh-alshamsy

[99] الإمارات اليوم، سجن إماراتي 7 سنوات بتهمة التخابر مع دولة أجنبية، 16 يناير 2013، https://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2013-01-16-1.541566

[100] الخليج الجديد، الإمارات.. مصادر تؤكد وفاة معتقل تحت التعذيب، 11 ديسمبر 2018، https://thenewkhalij.news/index.php/article/132009/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8

[101] هيومن رايتس ووتش، على الإمارات الإفراج عن الصحفي الأردني تيسير النجار، 20 ديسمبر 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/20/325395

[102] عربي 21، حملة تبرعات لصحفي أردني محتجز في الإمارات تجمع أموال غرامته، 23 ديسمبر 2018. https://arabi21.com/story/1146722/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%87>

[103] هيومن رايتس ووتش، على الإمارات الإفراج عن الصحفي الأردني تيسير النجار، 20 ديسمبر 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/20/325395

[104] مركز الخليج لسياسات التنمية، عمر الشهابي وأحمد العوفي وخليل بوهزاع (محررون) الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية ، 2017،https://gulfpolicies.org/images/Research_report_web2016_Final.pdf

ماثيو هيدجز

ماثيو هيدجز طالب دكتوراة في جامعة درام.[106] اعتقل هيدجز في ٥ مايو ٢٠١٨ [107] أثناء محاولته مغادرة الإمارات، وتمت إدانته بالتجسس والحكم عليه بالسجن مدى الحياة، قبل العفو عنه.

ويعمل هيدجز كباحث مساعد في معهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية التابعة لجامعته، إلى جوار عمله كمحلل معلومات في شركة غالف ستيت أنالتكس الاستشارية، وتتناول أبحاثه موضوعات الدفاع والأمن والشؤون الدولية والسياسية العسكرية في الشرق الأوسط. كما أن عائلته كانت تعمل في الإمارات، فقَدم هيدجز للإمارات للعمل على بحث الدكتوراه الخاص به والذي تناول موضوع: "تأثير انتفاضات الربيع العربي على دول الخليج".[108]

وأوضح جابر اللمكي القائم بأعمال المدير التنفيذي لقطاع الاتصال الإعلامي والاستراتيجي في المجلس الوطني للإعلام بالإمارات، أن شبكة العلاقات الكبيرة التي ملكها هيدجز الناتجة عن عمله السابق كباحث في مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري "إنيجما" المختصة بعمل الدراسات الأمنية والعسكرية وتنظيم المؤتمرات والفعاليات في هذا المجال، كانت السبب في تعيينه كجاسوس، فتلقى من قبل من عينه التدريبات لجمع المعلومات وعاد للإمارات تحت غطاء البحث الأكاديمي، وفي التحقيق اعترف بذلك .[109]

إلا أن اعتراف هيدجز أثناء التحقيق يلقي الضوء على استخدام الاعتراف كدليل وسط الظروف التي يمر بها المعتقل في الإمارات بدءًا من اختطافه وحتى محاكمته، فهيدجز أشار أن السلطات الإماراتية أجبرته على الوقوف طوال اليوم مكبلًا بالأصفاد وأنه أجبر على توقيع أوراق بالعربية لا يعرف محتواها[110] وأن الضغوط النفسية كانت كبيرة عليه للدرجة التي جعلته يعترف بأشياء غير صحيحة، قائلاً: "لقد شعرت بالذعر وأخبرتهم بأنني كنت نقيباً في جهاز الاستخبارات البريطاني، لقد أخبرتهم بما يودون سماعه". كما عرضوا عليه أثناء التحقيق سرقة وثائق رسمية من وزارة الخارجية البريطانية والتعاون معهم كعميل مزدوج.[111] وأدانت المحكمة في ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ هيدجز بتهمة "التجسس لصالح دولة أجنبية، ما من شأنه الإضرار بالأمن العسكري والاقتصادي والسياسي لدولة الإمارات "وحكم عليه بالسجن المؤبد.[112]

توالت بعدها المناشدات الدولية وجهود عائلة هيدجز وزوجته دانييلا، وصرح وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت عند صدور الحكم بأن الحكم يتنافى مع تأكيدات سابقة بإطلاق سراحه وبأنه سيضر بالعلاقة المبنية بين البلدين،[113] وأوضح أن الحكومة البريطانية لم تطلع على أي دليل يثبت صحة الاتهام. فيما بينت زوجة هيدجز دانييلا أن وزارة الخارجية البريطانية مترددة في اتخاذ موقف حازم وهناك انطباع بأنهم يضعون مصالحهم فوق حق مواطن بريطاني في الحرية والرعاية.[114] ثم في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨ صدر عفو رئاسي عن هيدجز ضمن قائمة المعفي عنهم بمناسبة اليوم الوطني.[115]

---

105 عربي 21، كيف وصف الصحفي تيسير النجار سنوات سجنه في الإمارات؟، 28 فبراير 2019، https://arabi21.com/story/1163522/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

106 بي بي سي عربي، من هو ماثيو هيدجز الأكاديمي البريطاني الذي عفت عنه الإمارات بعد إدانته بالتجسس؟، 26 نوفمبر 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46334927

107 بي بي سي عربي، "حل ودي" محتمل في قضية البريطاني المدان بالتجسس في الإمارات، 23 نوفمبر 2018، https://www.bbc.com/arabic/world-46312522

108 بي بي سي عربي، من هو ماثيو هيدجز الأكاديمي البريطاني الذي عفت عنه الإمارات بعد إدانته بالتجسس؟، 26 نوفمبر 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46334927

109 البيان، خليفة يصدر عفواً رئاسياً بأثر فوري عن الجاسوس البريطاني ماثيو هيدجز، 27 نوفمبر 2018، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-11-27-1.3420081

110 بي بي سي عربي، محكمة إماراتية تقضي بالسجن مدى الحياة على بريطاني بتهمة التجسس، 21 نوفمبر 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46293199

111 Matthew Hedges: Academic "Psychologically Tortured" in UAE Jail, BBC News, 5 December 2018, https://www.bbc.com/news/uk-england-tyne-46451590

112 البيان، خليفة يصدر عفواً رئاسياً بأثر فوري عن الجاسوس البريطاني ماثيو هيدجز، 27 نوفمبر 2018، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-11-27-1.3420081

113 Britain Says Life Sentence for Academic in UAE Will Hurt Relations, Reuters, 21 November 2018, https://www.reuters.com/article/uk-emirates-arrest-britain/britain-says-life-sentence-for-academic-in-uae-will-hurt-relations-idUKKCN1NQ1EX

114 بي بي سي عربي، "حل ودي" محتمل في قضية البريطاني المدان بالتجسس في الإمارات، 23 نوفمبر 2018، https://www.bbc.com/arabic/world-46312522

115 البيان، خليفة يصدر عفواً رئاسياً بأثر فوري عن الجاسوس البريطاني ماثيو هيدجز، 27 نوفمبر 2018، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-11-27-1.3420081

معتقلون آخرون

تعد الحالات المذكورة آنفاً جزءاً صغيراً لما يحدث في سجون دولة الإمارات من تعذيب ومعاملة لاإنسانية، والتي إلى الآن لم يتم عمل تحقيق فعال وكافي ومستقل تجاهها. لم يستطع مركز وجهة للدراسات ذكر بعض الأسماء من المعتقلين الإماراتيين ومن جنسيات أخرى حفاظةً على سلامتهم، لكن ذلك لا يعني نسيانهم. حيث يطالب مركز وجهة حكومة الإمارات بإجراء تحقيق شفاف ومستقل لمحاسبة المنتهكين على جرائم التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية، كما يطالب بإطلاق سراح معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين وعدم الاستناد على الاعترافات المنتزعة بالإكراه والتعذيب.

تفشي كوفيد-١٩

وسط تشديدات أخذ الحيطة والحذر واتباع إجراءات السلامة والتعقيم حول العالم يخشى من أماكن الاحتجاز المكتظة والتي تضم معتقلي الرأي والسجناء الأقل خطورة الذين يجب الإفراج عنهم، خاصة أن منهم من يعاني من أمراض مزمنة فقد تؤدي إصابتهم بـ كوفيد-١٩ إلى تفاقم حالتهم. أبلغ عن أول حالة لكوفيد-١٩ في أبريل ٢٠٢٠ في سجن الوثبة ليتفشى بعدها المرض لأكثر من مائة حالة، وخلال الأشهر الأولى من تفشي المرض لم يتمكن السجناء من الحصول على المياه وأدوات النظافة الشخصية التي اعتادوا الحصول عليها وشرائها من متجر السجن، ولم تقم إدارة السجن باتخاذ إجراءات احترازية بين السجناء مثل التباعد الاجتماعي وتوفير الأقنعة والقفازات والمطهرات وأدوات التنظيف الإضافية. وبالرغم من ظهور أعراض المرض على بعض السجناء وإصابة البعض به إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية بل ظلوا يخالطون بقية السجناء في زنازين مكتظة.

ونقل بعض السجناء منهم من أصيب بالمرض إلى أماكن أخرى في السجن، ومنهم العماني عبد الله الشامسي واللبنانيين عبد الرحمن شومان وأحمد صبح وأحمد علي مكاوي واليمنيين عبد الملك المخنقي وعبد الله محمد عطية والأردنيين ياسر سامي أبو بكر وعبد الله سامي أبو بكر وبهاء عادل مطر، وأفادوا أن عدد من المصابين تم احتجازهم مع غير المصابين وأن كل ما يأخذونه من العلاج هو المسكنات في حال مرضهم[116].

وسائل وآليات التعذيب

استخدمت السلطات الإماراتية على المعارضين والناشطين المعتقلين مجموعة من الوسائل والآليات للتعذيب بعضها تشابه وتكرر مع أكثر من شخص من مجملها:[117]

- التعذيب حتى الوفاة.
- الضرب المبرح بالعصا أو اليد على الوجه والرأس والعينين.
- الصعق بالكهرباء.
- التعليق من اليدين.
- قلع الأظافر.
- نتف شعر الرأس والوجه والجسم.
- الغمر بالماء البارد أمام مروحة.
- وضع المعتقل في تابوت لساعات طويلة.
- السجن الانفرادي في زنزانات ضيقة جدًا بلا نوافذ.
- التهديد باستعمال الكرسي الكهربائي للصعق.
- أخذ النظارات الطبية مما أدى لتدهور نظر بعض المعتقلين.

---

[116] منّا لحقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة: تفشي كوفيد-19 يعرض معتقلي سجن الوثبة للخطر، 16 يونيو 2020، https://www.menarights.org/ar/articles/dwt-aly-thrk-ajl-hyal-mrakz-alahtjaz-walsjwn-lmntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-fy-zl

[117] ايماسك، تقرير صادم لأساليب تعذيب بشعة في الإمارات، http://www.emasc-uae.com/news/print_news/6040

- الحرمان من النوم والتحقيق أثناء وقت النوم.
- الحرمان من الشمس والخروج للهواء الطلق لفترات تصل لأشهر.
- الإجبار على الوقوف على رجل واحدة أثناء التحقيق.
- إبقاء المعتقلين تحت الشمس لفترات طويلة.
- تعرية المعتقلين وتجريدهم من جميع ملابسهم.
- الإهانة باستخدام السب والشتم والألفاظ البذيئة.
- منع المعتقلين من صيام التطوع وصلاة الجماعة وصلاة الجمعة وهي شعائر دينية.

ما بعد التعذيب

بروتوكول اسطنبول

أكد بروتوكول اسطنبول واتفاقية مناهضة التعذيب على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتحقيق حول ادعاءات التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة، وجاء في فقرته ٧٤ "من واجب الدول بحكم القانون الدولي أن تحقق بسرعة ونزاهة في حوادث التعذيب المبلغ عن وقوعها... والمبادئ الأساسية لأي تحقيق جاد في حوادث التعذيب هي الكفاءة والنزاهة والاستقلال والسرعة والشمول".

وفي مادته ٧٩ وضح البروتوكول أنه "يجب على الدول أن تكفل التحقيق فورا وبفعالية في شكاوى وبلاغات التعذيب أوغيره من أشكال إساءة المعاملة. وحتى عندما لا توجد شكوى صريحة مقدمة ينبغي إجراء التحقيق إذا توفرت دلائل أخرى على احتمال وقوع تعذيب أو إساءة معاملة".[118]

الإهمال القضائي والإفلات القانوني

يعد إثبات التعذيب والتحقيق فيه خطوة مهمة وصعبة في آن واحد، إذ أن الناجي من التعذيب خاضع لسلطة يمكنها إخفاء الآثار ومنع وصول الشكاوى فهي المخرج الوحيد بين السجين والعالم الخارجي، ويرافق هذا الارتباط غياب الاستقلالية بين المؤسسات في الإمارات إذ أن وزارة الداخلية التي تدير المنشآت العقابية ومراكز الشرطة، ووزارة العدل التي تمثل السلطة القضائية مؤسستان غير مستقلتان مما يسوغ إساءة استعمال السلطة والإفلات من العقاب.

نبهت على ذلك المقررة الأممية الخاصة باستقلال القضاء والمحاماة في تقريرها بعد زيارة الإمارات في ٢٠١٤[119] موضحة أن النظام القضائي لا يزال تحت السيطرة الفعلية للسلطة التنفيذية للحكومة، وأن المجلس الأعلى للقضاء يوجد به ٣ أعضاء من السلطة التنفيذية، وإلى أن صلاحيات تنفيذ القرارات القضائية بيد الادعاء العام لا القضاة، وأن النيابة العامة غالبًا ما تتأثر بأعضاء السلطة التنفيذية وأجهزة أمن الدولة في حين أن عليها أداء مهامها باستقلال وحيادية متبعة المبدأ الأساسي لافتراض البراءة.

ينعكس ذلك على حجز المعتقلين في سجون سرية وإخفائهم قسريًا، وتكرر هذا النمط وتواتره مع أغلب معتقلي الرأي في الإمارات وبهذا يرتفع خطر تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة وحرمانهم من الحصول على الرعاية الطبية وأيضاً حرمانهم من حماية القانون أثناء هذه الفترة، ويمتد بذلك للسلطة القضائية ليتمثل في غياب قانون إماراتي متخصص بالتعذيب، وقيامها بتلقي شكاوى التعذيب أثناء المحاكمة والرد الشفوي على ضحية التعذيب دون النظر في ادعائها أو فتح تحقيق فيها.

---

[118] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بروتوكول استنبول، دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، 2004.

[119] Preliminary observations on the official visit to the United Arab Emirates by the United Nations Special Rapporteur on the Independence of Judges and Lawyers, 5 February 2014, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14223&LangID=E

التعامل مع شكاوى التعذيب

برغم تقديم ضحايا التعذيب المشمولين في هذا التقرير شكاوى للسلطات والقضاء الإماراتي بتعرض حرمتهم الجسدية والمعنوية لانتهاكات من قبل موظفي ومؤسسات الدولة، وتقديم هذه الشكاوى أيضاً بواسطة مقررين في الأمم المتحدة رفعوا تقارير قدمتها منظمات حقوق إنسان دولية، فإن السلطات لم تحرص على التحري والتحقيق في مصداقية هذه الادعاءات ولم تتعقب المنتهكين أو تعيد الاعتبار للضحايا والناجين[120].

وبدل استبعاد الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب، اعتمد القضاء هذه الاعترافات من أجل إدانة المتهمين دون المبادرة بمعالجة شكاوى التعذيب بسرعة وفورية، أو مراعاة مبدأ استقلال أعضاء اللجنة المحققة في التعذيب عن المشتبه في ارتكابهم هذه الأفعال أو عن الجهة التي يعمل من مارسوا التعذيب لحسابها وفق مبادئ بروتوكول اسطنبول.

ولم تشهد الإمارات حتى الآن إنشاء مؤسسة حقوقية لدعم الناجين من التعذيب فيها، أو بدء حملة تحقيق بخصوص شكاوى التعذيب ذات جودة تطبق معايير بروتوكول اسطنبول، ولم تعلن في إعلامها أو عبر قضائها عن خطوات جادة لملاحقة أو أخذ إجراءات قانونية ضد موظفي دولة مارسوا التعذيب على سجناء في مؤسساتها، ولم يتم الرد بطبيعة الحال على مقدمي الشكاوى أو تعويضهم وأهاليهم، الأمر الذي يرجع لغياب التواصل والتعاون بين الإمارات والمؤسسات الدولية المراقبة لوضع التعذيب وضحاياه في العالم.[121]

شكاوى التعذيب وردود فعل السلطات الإماراتية

يواجه ضحايا التعذيب العديد من العوائق خلال بحثهم عن الإنصاف، منها عدم وجود إجراءات صادقة وحقيقية لتقديم الشكاوى، وعدم قيام السلطات بالتحقيق في الشكاوى، وأيضاً ملاحقة المشتكين وتهديدهم والانتقام منهم، وبالرغم من ذلك فإن هناك محاولات مؤسسية وفردية لحث السلطات الإماراتية على القيام بدور جاد في ملف التعذيب.

على سبيل المثال، قد تم إبلاغ المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين السابقة أنه "على مدى السنوات القليلة الماضية، تم تقديم أكثر من ٢٠٠ شكوى تتعلق بالتعذيب و/أو سوء المعاملة أمام القضاة و/أو وكلاء النيابة، لكن تلك الشكاوى لم يتم استلامها أو تسجيلها، وبالتالي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الإجراءات القضائية".[122]

كذلك كانت ردود فعل السلطات الإماراتية على الشكاوى والحملات الإعلامية في حالة معتقلين مثل أحمد منصور[123] وعلياء عبد النور[124] وماثيو هيدجز،[125] تتلخص في مؤتمرات صحفية يقيمها أفراد من السلطة التي تتجه نحو بعض ممثليها تهم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية دون تحقيق واضح، ووسط نفي أفراد عائلات الضحايا لادعاءات السلطات.

---

120 منظمة العفو الدولية، لا توجد حرية هنا، إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة : MDE 2014/0186/25، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٣٤

121 ايماسك، تقرير صادم لأساليب تعذيب بشعة في الإمارات http://www.emasc-uae.com/news/print_news/6040 ،

122 مركز الخليج لحقوق الإنسان، تقديم تقرير مشترك بشأن الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة الثانية والسبعين للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، 26 يونيو 2020، https://www.gc4hr.org/report/view/114

123 البيان، "الخارجية" تنفي مزاعم بعض المنظمات بشأن قضية المواطن أحمد منصور، 1 يناير 2020، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-01-01-1.3741580

124 البيان ،النيابة العامة الاتحادية: علياء عبدالنور توفيت متأثرة بالسرطان خلال تلقيها العلاج بالمستشفى، 5 مايو 2019، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-05-05-1.3552865

125 UAE considers clemency appeal for Matthew Hedges, The Guardian, 23 November 2018, https://www.theguardian.com/uk-news/2018/nov/23/daniela-tejada-wife-matthew-hedges-ill-uae-prison

التوصيات

من أجل ضمان رصد التعذيب وسوء المعاملة وإيقاف جميع أشكالهما وإعادة الاعتبار لضحاياهما في دولة الإمارات العربية المتحدة، يدعو مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات الإماراتية إلى:

- الإفراج الفوري دون شروط عن سجناء الرأي المعتقلين والمحتجزين بسبب قناعاتهم وأفكارهم التي عبروا عنها بسلمية مطالبين بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية وممارستهم الحقوق المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي وتشكيل جمعيات المجتمع المدني والتجمع السلمي.
- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعتمد معايير المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وفق مبادئ باريس.
- فتح تحقيق سريع وجاد من قبل جهة مستقلة تتبع بروتوكول اسطنبول بخصوص شكاوى وادعاءات التعذيب طبقًا لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- إلغاء الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الذين أدينوا على أساس اعترافات منتزعة تحت التعذيب وإعادة محاكمتهم وفقاً لشروط المحاكمات العادلة.
- محاسبة كل من يثبت تورطه في التعذيب الجسدي والنفسي كفاعل أو محرض ومنعهم من الإفلات من العقاب.
- تمكين ضحايا التعذيب بشكل عاجل من حق التظلم ورد الاعتبار لهم وتعويضهم نفسيًا وماديًا وإعادة تأهيلهم.
- إيقاف إلقاء القبض على النشطاء والمعارضين والحقوقيين وإيقاف الإخفاء القسري والإيداع في سجون سرية.
- إعادة تعريف التعذيب كجريمة ضمن القانون وإدراج مواد خاصة بالتعذيب في قانون العقوبات الإماراتي، ليكون شامل وكافي ومتضمن لجوانب تعريف التعذيب وفقًا لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- إرساء قانون خاص بمناهضة التعذيب يستند في مواده إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكول اسطنبول، بما يضمن مراقبة أماكن الاحتجاز ووجود آلية فعالة للتظلم والإنصاف.
- الفصل بين سلطة القضاء وباقي السلطات لضمان محاكمات عادلة للمعتقلين تعتمد على أدلة واقعية لأحكام عادلة دون الحاجة للتعذيب للحصول على اعترافات مسبقة لأحكام معدة.
- ضمان توفير محام قادر على ملاقاة موكله بانفراد واستقلالية ودون ضغوط ليتمكن من الدفاع عن موكله وتقديم بلاغ في حال تعرضه للتعذيب وإلغاء الاعترافات التي أخذت من موكله تحت التعذيب.
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبادئ الأممية المتعلّقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرّضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.
- فتح السلطات الإماراتية باب التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية والمقررين الخاصين للأمم المتحدة للتحقيق في شكاوى التعذيب من خلال الزيارات الميدانية وتقديم التقارير والعمل بتوصياتها.